الجهود التشاركية بين المؤسسات التعليمية والإنتاجيةوعلاقتها بسوق العمل

إعداد

أ/ حسام سيد عبد الحميد علي

مدرس مساعد بقسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع

بكلية البنات الإسلامية جامعة الأزهر بأسيوط

أ. د/ عادل رضوان عبد الرازق

أستاذ ورئيس قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع بكلية التربية جامعة الأزهر- بالقاهرة

د/ محمد حسن سعداوي

مدرس تنظيم المجتمع – بقسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع بكلية البنات الإسلامية بأسيوط

الجهود التشاركية بين المؤسسات التعليمية والإنتاجية وعلاقتها بسوق العمل

حسام سيد عبد الحميد علي [١] ، عادل رضوان عبد الرازق[٢] ، محمد حسن سعداوي [٣].
تخصص تنظيم المجتمع – قسم الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع- كلية البنات الإسلامية بأسيوط– جامعة الأزهر– جمهورية مصر العربية.
البريد الإلكترونى: ahossamsayed6@gmail.com

المستخلص:

استهدفت الدراسة تفعيل جهود الشراكة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الانتاج وعلاقة ذلك بسوق العمل والتي تمثلت في تفعيل:(المجال التدريبي للشراكة، تفعيل المجال الاستشارى والمعرفي للشراكة، تفعيل المجال التسويقي للشراكة) وقد اهتمت الدراسة بتوظيف نموذج العمل مع مجتمع المنظمة لتفعيل الشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية لتلبية حاجات سوق العمل، كما أولت الدراسة الاهتمام بكل مفردة من مفردات العينة المختارة، من حيث ظروفها والتغيرات التي طرأت عليها قبل وأثناء وبعد عملية التدخل المهنى. وتصنف هذه الدراسة ضمن بحوث تقدير عائد التدخل المهنى، حيث اعتمدت على المنهج التجريبي، والذى تضمن اختبار "المتغير المستقل" متمثلاً في الجهودالتشاركية بين مؤسسات التعليم والإنتاج على "المتغير التابع" وهو تلبية حاجات سوق العمل

ويعتبر الاهتمام بالتعليم الفني استثمار جيد للمستقبل، وقد ازدادت أهمية التعليم الفني - في الآونة الأخيرة استجابة للضرورات الحتمية التي تفرضها التحديات العالمية المعاصرة والتي تتطلب تخصصات غير نمطية لمواجهة متطلبات سوق العمل في عصر العولمة لذا أصبح الاهتمام بالتعليم الفني من الأولويات التي يجب أن تضعها وزارة التربية والتعليم في مصر. ومن هذا المنطلق تم إنشاء مدارس التعليم الفني بنوعياته المختلفة وذلك لإعداد فئة الفني في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة و الإدارة والخدمات وقد تم إنشاء المدارس الفنية بمواصفات محددة وفقاً لمتطلبات خطط التنمية والظروف المحلية، كما أن المدارس الفنية تقوم بمشروعات إنتاجية ذات صلة بتخصصها، وتقوم بخدمة البيئة والمجتمع داخل كل محافظة

وإتساقا مع أهداف الدراسة وفروضها، وبناء على ذلك فقد تم استخدم مجموعتين في البحث إحداهما ضابطة والأخرى تجريبية، وتم تطبيق القياس القبلى والبعدى للمجموعتين، وبناء على ذلك تم إختيار(٣٠)مشاركا، تم إختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة من بين العاملين بالمجمع العلمي التكنولوجي بأسيوط، والجامعة التكنولوجية بأسيوط الجديدة، ومديرية العمل بأسيوط.

الكلمات المفتاحية: الجهود التشاركية ,المؤسسات التعليمية ، مؤسسات الإنتاج، سوق العمل.

Participatory Efforts Between Educational and Production Institutions and Their Relationship to The Labor Market

Hossam Sayed Abdel Hamid Ali, Adel Radwan Abdel Razek, Mohamed Hassan Saadawi.
Community Organization Specialization - Department of Social Service and Community Development - Islamic Girls College in Assiut - Al-Azhar University - Arab Republic of Egypt.
E-mail: ahossamsayed6@gmail.com

ABSTRACT:

The study aimed to activate partnership efforts between educational institutions and production institutions and its relationship to the labor market, which was represented in activating: (the training field of the partnership, activating the advisory and knowledge field of the partnership, activating the marketing field of the partnership). The study was concerned with employing the work model with the organization's community to activate the institutional partnership between educational institutions. Technical and productive institutions to meet the needs of the labor market. The study also paid attention to each item of the selected sample, in terms of its circumstances and the changes that occurred to it before, during, and after the process of professional intervention. This study is classified as research on estimating the return of vocational intervention, as it relied on the experimental approach, which included testing the "independent variable," represented by the collaborative efforts between educational and production institutions, on the "dependent variable," which is meeting the needs of the labor market.

Interest in technical education is considered a good investment for the future. The importance of technical education has increased recently in response to the inevitable necessities imposed by contemporary global challenges, which require atypical specializations to meet the requirements of the labor market in the era of globalization. Therefore, interest in technical education has become one of the priorities that must be set by the Ministry of Education. And education in Egypt. From this standpoint, various types of technical education schools were established in order to prepare the technical category in the fields of industry, agriculture, commerce, management, and services. Technical schools were established with specific specifications in accordance with the requirements of development plans and local conditions. Technical schools also undertake production projects related to their specialization, and serve the environment. And the community within each governorate

In line with the objectives and hypotheses of the study, two groups were used in the research, one control and the other experimental, and pre- and post-measurement was applied to the two groups. Accordingly, (30) participants were chosen, and they were selected by a simple random method from among the workers at the Scientific and Technological Complex in Assiut. The University of Technology in New Assiut, and the Labor Directorate in Assiut.

Keywords: Participatory Efforts, Educational Institutions, Production Institutions, Labor Market.

مقدمة:

في ظل التقدم التكنولوجي, وفي عصر اقتصاد المعرفة, يُعد رأس المال البشري أحد أهم العناصر في العملية الإنتاجية, والذي يجب أن يعد من خلال مجموعة من المؤسسات منها مؤسسات التعليم والتدريب الفني, وربطها باحتياجات سوق العمل, تخطيطا وتنفيذا, حيث إن التعليم الفني في ظل متطلبات هذا العصر ،لايمكن أن يعمل بمعزل عن مؤسسات الإنتاج والتي تمثل سوق العمل لخريجيه, من ناحية وأداة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي, إذا اعتمد على قوى بشرية مدربة تدريبا جيدا, بما يتطلبه سوق العمل المحلي والعالمي من كفايات من ناحية أخرى.

لذا تم الاهتمام من قبل هذه الدراسة بالشراكة المؤسسية، بالإضافة إلى التعرف على احتياجات سوق العمل من خريجي التعليم الثانوي الصناعي واستخدم الباحث المنهج التجريبي، وقد توصل البحث في الأخير إلى مجموعة من النتائج إحداها مرتبطة جهود الشراكة بين مدارس التعليم الثانوي الصناعي ومؤسسات سوق العمل، والأخرى مرتبطة بسوق العمل ومتطلباته، وبالنسبة للنتائج المرتبطة جهود الشراكة بين مدارس التعليم الثانوي الصناعي ومؤسسات سوق العمل، فمنها: ضعف التنسيق بين مسئولي التعليم الثانوي الصناعي وأصحاب الأعمال، ضعف المجال التدريبي، ضعف المجال الاستشاري والمعرفي، ضعف المجال التسويقي بين مؤسسات التعليم الفني ومؤسسات الإنتاج.

ويرجع ذلك إلى انفصال التعليم الفني الصناعي عن مؤسسات ومراكز الإنتاج والمصانع، وعدم توافر بيانات وإحصاءات دقيقة عن التعليم الثانوي الصناعي، ووجود قصور في التوصيف الدقيق للمهن يستفيد منه المخططون والمنفذون في إعداد الخريجين بشكل يتلاءم مع طبيعة المهن في سوق العمل، أما النتائج المرتبطة بسوق العمل ومتطلباته فمنها : تواضع إمكانات مدارس التعليم الثانوي الصناعي من حيث الورش والمعامل، وكذلك قلة اهتمام المسئولين عن تلك المدارس بالاستعانة بالآلات والماكينات الحديثة وتدريب الطلاب عليها، ووجود انفصال بين احتياجات الصناعة ومناهج مدارس التعليم الثانوي الصناعي، وعدم قناعة العديد من أصحاب المؤسسات الصناعية بالمناهج نتيجة وجود العديد من المشاكل بها.

ثانيًا: المدخل إلى المشكلة البحثية:-

أكد التطور العالمي أن قضية التنمية مازالت إحدى القضايا التي تحظى باهتمام خاص على المستويين العالمي والقومي، وما من حكومة جادة إلا وأعلنت أن التنمية مسئولية لها وهدف لسياستها مرتكزة في هذا على ما تحقق لها من سلطة وقدرة على التوجيه في كافة المجالات الإنتاجية سواء كانت اقتصادية أو خدمية، ويساندها في ذلك ما تصدره من تشريعات وقوانين وأكدت بأن التنمية ليست تغيرات اقتصادية ومادية محضة وإنما التنمية الحقيقية هي التغيرات الحضارية والتحويلات الواقعية التي تحدث في شبكة العلاقات الاجتماعية والإطار الثقافي والاجتماعي والنسق القيمي والمعايير وأنماط السلوك في المجتمع [1].

[1] منال طلعت محمود: التنمية والمجتمع مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ٢٦٨.

وفي ظل التطور السريع في مختلف أمور الحياة أصبحنا في حاجة ملحة إلى أفراد أكثر معرفة ودراية بمهنهم قادرين على متابعة مطالب الحياة الحديثة والمتطورة في ظل النظام العالمي الجديد حيث المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

ويهدف التعليم قبل الجامعي إلى تكوين الدارس تكويناً ثقافياً وعلمياً وتزويده بالقدر المناسب من الدراسات النظرية والتطبيقية والعملية والمقومات التي تحقق إنسانيته وكرامته وقدرته على تحقيق ذاته، والإسهام بكفاءة في عمليات وأنشطة الإنتاج والخدمات من أجل تنمية المجتمع وتحقيق رخائه وتقدمه.

ويعد الاهتمام بالتعليم الفني استثمارا جيدا للمستقبل، وقد ازدادت أهمية التعليم الفني - في الآونة الأخيرة استجابة للضرورات الحتمية التي تفرضها التحديات العالمية المعاصرة والتي تتطلب تخصصات غير نمطية لمواجهة متطلبات سوق العمل في عصر العولمة؛ لذا أصبح الاهتمام بالتعليم الفني من الأولويات التي يجب أن تضعها وزارة التربية والتعليم في مصر، ومن هذا المنطلق تم إنشاء مدارس التعليم الفني بنوعياته المختلفة وذلك لإعداد فئة الفني في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والإدارة والخدمات، وقد تم إنشاء المدارس الفنية بمواصفات محددة وفقاً لمتطلبات خطط التنمية والظروف المحلية، كما أن المدارس الفنية تقوم بمشروعات إنتاجية ذات صلة بتخصصها، وتقوم بخدمة البيئة والمجتمع داخل كل محافظة.

وتواجه مصر العديد من التحديات التي نتجت عن التطورات العلمية والتكنولوجية والانفتاح الاقتصادي على العالم، لذلك كان عليها أن تواجه تلك التحديات بتطوير منظومة التعليم بوجه عام والتعليم الفني بوجه خاص، لكي يتحمل مسئوليته في رفع إنتاجية المواطن عن طريق التدريب والتأهيل المستمر حتى يتمكن من مواكبة ما يحدث في العالم إلى جانب سد احتياجات سوق العمل، ولما كانت مصر واحتياجاتها إلى العمالة الفنية في تزايد مستمر في شتى المجالات ومختلف المستويات فإنه ينبغي ربط سياسة التعليم الفني بحاجة البلاد من القوى العاملة مع التخطيط طويل المدى للوصول إلى هذا الهدف.

ويستلزم ذلك تحديد القطاعات الاقتصادية وتصنيفها وتقدير التطور المستقبلي لسوق العمل، ومن ثم تحديد التخصصات والمناهج التي يمكن من خلالها سد احتياجات سوق العمل من خريجي التعليم الثانوي الصناعي.

وتؤكد الدراسة التي أجراها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار على عدم التوافق بين مخرجات العملية التعليمية واحتياجات سوق العمل، ويرجع ذلك إلى تدني مستوى الخريجين وانتشار البطالة[١].

وتتبنى المؤسسات التعليمية استراتيجية تسويق برامجها التعليمية سعياً إلى تحسين مواردها المادية والمالية في ظل بيئة تنافسية من أجل الحفاظ على بقائها على قيد الحياة [١]، ومن

(١) جمهورية مصر العربية مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار الإدارة العامة لتحليل المعلومات والبحوث من أجل مشاركة فعالة لأصحاب الأعمال في تطوير التعليم الفني في مصر، أبريل ٢٠١٤م. ص١.

هنا تعد استراتيجية تسويق التعليم من الاستراتيجيات التي تنشأ من جراء تقليل موازنة التعليم، بحيث تتصرف الإدارات المدرسية في ضوء مواردها الخاصة، ويكون لها مطلق الحرية في البحث عن موارد مالية وعلى ذلك يشكل تسويق التعليم بفلسفته في تحقيق الربح بيئة ملائمة للحصول على تلك الموارد الإضافية[٢].

ولما كان التعليم الفني يمثل قطاعا لا بأس به في منظومة التعليم في مصر برزت أهمية الدعوة القائمة اليوم والمطالبة بزيادة فاعلية التعليم الفني على كل المستويات ومختلف الأنماط والتي يجب أن تقوم على مواجهة كافة المشكلات التي تعترض الطلاب، وتمثل حاجزا بينهم وبين تحصيلهم الدراسي في هذه المدارس سواء كان النظري او العملي [٣].

ومن هنا زادت الحاجة إلي تعزيز الروابط بين الجامعات والقطاع الخاص ومؤسساته الإنتاجية، وربط التعليم الجامعي بسوق العمل وواقع الإنتاج وبالدورة الاقتصادية, بحيث يكون خريجوه مواكبين لاحتياجات التنمية والنهوض الاقتصادي.

وتهدف الخدمة الاجتماعية عامة وطريقة تنظيم المجتمع خاصة في المجال المدرسي إلى دعم النسق الاجتماعي المدرسي بوصفها مجتمعا نوعيا، والتنسيق بين الأجهزة القائمة بالعمل داخلها من ناحية، ودعم العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحيط بها من ناحية أخرى.

ومهنة الخدمة الاجتماعية من أكثر المهن المؤهلة لتلعب دوراً فعالاً ومؤثراً في تحقيق شراكة حقيقية بين المؤسسات الأكاديمية وبعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية سعياً إلى تحقيق الأهداف المنشودة من الشراكة بما يعود بالنفع على المجتمع ، ولكي تكون الخدمة الاجتماعية كمهنة تطبيقية قادرة على تحقيق الأهداف المهنية من خلال الشراكة يجب أن تكون هناك مؤسسات مؤهلة لذلك ولديها إرادة حقيقية للتشارك والتعاون، ومن ثم فقد تبين للباحث أهمية الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية لتحقيق التنمية للمجتمع، وهناك العديد من الدراسات المرتبطة بمشكلة البحث نعرض لبعض منها فيما يلى.

إن طبيعة الحياة وال{أهداف الصعبة والمهام المتنوعة وفوائد التنسيق والتعاون، تجعل قطاعات المجتمع الأربعة في حاجة إلى مزيد من الشراكة وتتمثل هذه القطاعات في القطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع الأهلى أو التطوعي وقطاع الجيش والشرطة، فكل قطاع من هذه القطاعات في حاجة إلى باقي القطاعات وله دور في تحقيق التنمية الشاملة، والشراكة بين هذه القطاعات سواء بشكل ثنائي أو أكثر تساعد في تحقيق أهدافها الخاصة بها وأهداف باقي

---

(1) IzharOplatka, ThePrincipal'sRolein Marketing the School: Subjectivein Terpretations and Personal Influences, Planning and Changing, Vol. 38, No. 3&4, 2007, p 208.

(٢) نهلة عبد القادر محمود هاشم مستقبل تسويق المدرسة الثانوية العامة في مصر، مجلة التربية: مجلة علمية محكمة تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية (عضو المجلس العلمي لجمعيات التربية المقارنة)، السنة الثانية عشرة، العدد الخامس والعشرون أغسطس، ٢٠٠٩م، ص ١٢٣، ص ١٢٣.

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء: مصر في أرقام ، القاهرة، ٢٠١٥ م ،ص ٣١.

القطاعات[١].

ثالثًا: الدراسات السابقة:

وفي ضوء ما سبق يمكن لطريقة تنظيم المجتمع كإحدى طرق الخدمة الاجتماعية أن تقود إلى نتائج إيجابية في تفعيل جهود الشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية لتلبية حاجات سوق العمل، وفي سبيل ذلك تعتمد على العديد من النماذج والمداخل العلمية التي يمكنها الإسهام بدور فعال في تفعيل جهود الشراكة المؤسسية، ومن هذه النماذج (نموذج العمل مع مجتمع المنظمة) ويعد من النماذج الحديثة نسبيا في تنظيم المجتمع, والذي ظهرت فعاليته إلى حد ما في تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني في مجالات مختلفة, إلا أنه يمكن القول بأنه لزيادة فعالية نموذج العمل مع مجتمع المنظمة فيجب أن يرتبط ارتباطا أساسيا بالمجتمع الذي يمارس فيه، و لعل الدراسات المرتبطة بهذا الموضوع تؤكد ذلك، حيث أشارت **دراسة سمير حسن منصور، محمود عبد الرحمن حسن٢٠٠٨** [٢] إلى التركيز علي تعليم الخدمة الاجتماعية في ضوء متطلبات سوق العمل وتحديد أدوار الأخصائي الاجتماعي في ضوء متطلبات سوق العمل، وكان من نتائج تلك الدراسة أن أدوار الأخصائي الاجتماعي مهمة بالنسبة للمشاركة في تغيير السياسات العامة للجمعيات الأهلية ، وأيضا أكدت علي أن أهم أدوار الأخصائي هي المشاركة في تنفيذ السياسات مما يتطلب تنمية قدرات الجمعيات.

حيث أكدت دراسة(إبراهيم لطفي عواد ٢٠٠٢)، على المعدلات العالية للتضخم والبطالة في الاقتصاد المصري ويرجع ذلك إلى استخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال والتي أدت بدورها إلى التصاعد في معدلات البطالة[٣]

ومن الدراسات التي تناولت جهود الشراكة المؤسسية:

دراسة عبد الكريم محمد أحمد ٢٠٠٨م:[٤] واستهدفت الوقوف على أهمية الشراكة المجتمعية في تطوير التعليم والوصول إلى مجتمع متحضر ومعاصر، وقد أسفرت نتائج الدراسة إلى أن المؤسسات التعليمية في عزلة في علاقتها بالمؤسسات المجتمعية سواء الصناعية أو التجارية أو الزراعية أو الجامعات أومراكز البحوث وغيرها، وأن ذلك يعزى إلى تخوف أفراد الإدارة المدرسية من أن التعاون مع المؤسسات المجتمعية الأخرى سوف يحد من استقلالها وسلطة اتخاذها للقرار،

---

(١) مدحت أبو النصر: إدارة منظمات المجتمع المدني دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشراكة والشفافية والمساءلة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة, إيتراك للنشر والتوزيع, مصر الجديدة، ٢٠٠٧، ص ص ٧٧:٧٨

(٢) سمير حسن منصور, محمود عبد الرحمن: تعليم الخدمة الاجتماعية في ضوء متطلبات سوق العمل، بحث منشور في المؤتمر العلمي الأول، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط، ٢٠٠٨.

(٣) إبراهيم لطفي عواد:ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق،٢٠٠٢م, ص١٢٤.

(٤) عبد الكريم محمد أحمد: تطوير الإدارة المدرسية بالتعليم الفني بمصر في ضوء الشراكة المجتمعية المحلية والدولية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية (قسم التربية المقارنة)، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨.

وقلة ارتباط مجالات الشراكة بأولويات الإدارة المدرسية وبأولويات المجتمع وضعف اتفاق مجالات الشراكة مع ميول واحتياجات بعض فئات المجتمع.

وهدفت **دراسة حسنية حسين عبد الرحمن ٢٠٠٨م:**[١] التعرف على خبرات الدول الأجنبية كاليابان وألمانيا في تطوير التعليم الفني الصناعي في مصر وربطه بسوق العمل، واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة: وجود فجوة كبيرة بين التعليم الفني الصناعي في مصر ومتطلبات سوق العمل المحلية والعالمية، وأن التخصصات لا تواكب التحديات العالمية وأكدت على ضرورة الربط بين المصانع والمدارس الفنية الصناعية لكي يعملا معا في منظومة متكاملة.

ومن الدراسات السابقة التي تناولت مؤسسات التعليم الفني والإنتاجي وعلاقتها بسوق العمل:

دراسة شريف سنوسي٢٠٠٣م [٢]: واستهدفت هذه الدراسة التعرف علي اتجاهات الشباب الجامعي نحو العمل الحر، وتوصلت إلى أنه يجب تنفيذ البرامج المحببة لدى الشباب في نفس الوقت الذي تؤدي إلى تنمية معارفهم ومشاعرهم نحو أهمية الأعمال المهنية والحرفية بغرض مواجهة مشكلاتهم ومن بينها مشكلة البطالة التي تسهم في زيادة الانحراف بينهم نظرا لاتساع وقت فراغهم.

واستهدفت دراسة "أمل سيد عبد العظيم٢٠٠٣ م [٣]: التعرف على المشكلات الاجتماعية لطالبات التعليم الثانوي الصناعي داخل المدرسة وخارجها وتوصلت الدراسة إلى أن أهم المشكلات الاجتماعية التي تواجه الطالبات هي اضطراب في العلاقات الاجتماعية بين الطالبات وزميلاتهن وبين الطالبات والمدرسين وإدارة المدرسة، وهذه الاضطرابات في العلاقات تؤثر على الأداء الدراسي وممارسة النشاط المدرسي، وتوصلت أيضا إلى أن أفراد العينة يعانون من مشكلات اقتصادية وصحية ونفسية وغيرها من المشكلات التي تعترض هؤلاء الطالبات.

وهدفت دراسة " مصلح محسن العزيز" ٢٠١٠م:[٤] تشخيص الواقع الحالي للتعليم الفني والتدريب المهني في مختلف الجوانب المتصلة بالسياسات، والتوجهات والتوجيه المهني والإشراف والإدارة والطلاب والمعاهد والمنهج والتخصصات والعلاقة بسوق العمل، والمدرسين والمدربين والتمويل وتحديد الآثار السلبية الناجمة عن بعض مشكلات التعليم والتدريب موضع الدراسة، على تلبية متطلبات التنمية وسوق العمل والتعرف على تجارب عدد من الدول العربية

---

(١) حسنية حسين عبد الرحمن: تطوير التعليم الفني الصناعي وربطه بسوق العمل في جمهورية مصر العربية دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الف، يوم٢٠٠٨.

(٢) شريف سنوسي: التدخل المهني لطريقة العمل مع الجماعات لتنمية الميول المهنية لدى الشباب، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠٠٣ .

(٣) أمل سيد عبد العظيم : دراسة المشكلات الاجتماعية التى تواجه طالبات التعليم المهنى وعلاقتها بادائهم الاجتماعى فى اطار نظرية الدور فى خدمة الفرد, رسالة ماجستير, غير منشوره, كلية الخدمة الاجتماعية, جامعة حلوان ٢٠٠٣.

(٤) مصلح محسن العزيز: بعض مشكلات التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن، ٢٠١٠.

والأجنبية في هذا المجال، للإفادة منها في تطوير وتحديث التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن وتقديم تصور وتحديث التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن وتقديم تصور مقترح أيضا لمعالجة مشكلاته للمساعدة في تطويره والنهوض به.

كما هدفت دراسة"منال عيد أحمد٢٠١٥"[(١)]: إلى التعرف على واقع برامج نشر ثقافةالعمل الحر لدى الشباب من منظور طريقة خدمة الجماعة وتوصلت النتائج إلى وجود العديد من المعوقات الفنية والإدارية التي تمنع تطبيق برامج لنشر ثقافة العمل الحر بين الشباب ويرجع نقص الإمكانات المادية اللازمة لتمويل تلك البرامج من أبرز المعوقات إضافة إلى عدم وجود خطة أو إستراتيجية واضحة لمساعدة الشباب.

بينما استهدفت دراسة كيم جاي يول Kim, Jae Yeol, 2007 [(٢)]: التعرف علي اتجاه العمال نحو العمل الحر الذين أجبروا علي التقاعد بسبب الأزمة المالية في كوريا، وتوصلت هذه الدراسة إلي أن عدم الاستقرار الوظيفي أدى إلي ميول العمال الكوريين تجاه العمل الحر مما أدى إلى استقرار الوضع الاجتماعي والاقتصادي للعمال الكوريين.

تعقيب علي الدراسات السابقة الخاصة بالشراكة المؤسسية:-

تعد تلك الدراسات الخاصة بالتعليم الفني ذات علاقة قوية ومباشرة بمشكلة الدراسة، وذلك لأهمية تأسيس مراكز مهنية وإقليمية، وأهمية إقامة ورش ومصانع توفر مواقع للتدريب ذات الصلة لطلاب التعليم المهني، تمكنهم من التعلم بشكل أكثر فاعلية، وذلك بامتلاك مجموعة من المهارات والكفايات المهنية، ومن ناحية أخرى فإن هذه الورش والمصانع تعمل ككيانات اقتصادية لإنتاج احتياجات السوق المحلي بما يحقق أرباحا تستخدم لتطوير التعليم الفني، بالإضافة لضرورة إنشاء شراكات ناجحة بين المدارس والمؤسسات الصناعية، وأهمية تقديم الدعم الإداراي والتدريبي من قبل المجتمع للمدارس لزيادة الفاعلية التعليمية لها.

رابعًا: صياغة مشكلة الدراسة:

اتضح من الدراسات السابقة أن هناك ضعفا في جهود الشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية، ومن خلال زيارات ميدانية لعدد من مؤسسات التعليم الفني ومن خلال مقابلات مع مديري المؤسسات تبين أن الشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية تتسم بالضعف، وأن هناك انفصاما بين مؤسسات التعليم الفنى وبين مؤسسات الإنتاج، وأن المدارس لا تلبي حاجات المؤسسات الإنتاجية، ونادرا ما يحدث أي تعاون أو برتوكولات بين تلك المؤسسات والمؤسسات الإنتاجية الأمر الذي يؤثر سلباً علي تأهيل خريجي مؤسسات التعليم الفني لسوق العمل ومتطلباته في الوقت الراهن، وبالتالي تظهر الأهمية لدراسة جهود الشراكة المؤسسية وأثرها علي تأهيل خريجي تلك المؤسسات لسوق العمل ومن ثم تتحدد مشكلة الدراسة في :

---

(١) منال عيد أحمد: تقويم برامج نشرثقافة العمل الحرلدى الشباب من منظورطريقة خدمة الجماعة, بحث منشورفي المجلة المصرية للأخصائيين الإجتماعيين، القاهرة ع ٥٣, يناير٢٠١٥م

(2) Kim, Jae Yeol :From lifetime employment to self-employment: Learning and job instability in Korea, Ann Arbor, The Pennsylvania State University, D.Ed,2007

*ضعف المجال التدريبي للشراكة

* ضعف المجال الاستشاري والمعرفي للشراكة

*ضعف المجال التسويقي للشراكة

*ضعف الاهتمام بإقامة شراكة مؤسسية لدي مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية

* ضعف ثقافة العمل التشاركي لدي إدارات تلك المؤسسات .

وبالتالي تحتاج هذه المؤسسات في الوقت الراهن إلي وضع رؤية علمية من منظور تنظيم المجتمع لتفعيل جهود الشراكة وبيان أثرها الإيجابي في تأهيل شباب خريجي تلك المؤسسات.

*** حجم المشكلة وعلاقتها بإحتياجات سوق العمل:**

في ظل اقتصاد العولمة بأبعادها المختلفة والذي اقتضى تخصيص كثير من صناعات الدول خلال العقد الماضي، فإن ما ينتظر خريجي اليوم ليس وظيفة الأمس بجهة حكومية تنتهي بمعاش معقول، بل قطاع خاص يتسم بمزيد من التنافس وضمان أقل للإستمرار في شغل الوظيفة ومما يؤكد هذه الحقيقة أنه لم يعد الاستمرار في شغل الوظيفة مضموناً مثلما كان سواء بالحكومة أو القطاع الخاص، كما لم تعد هناك ضمانات لمستويات معيشية أو مالية معينة فضلاً عن ذلك فإن التكنولوجيا والمعرفة العلمية تتغيران بسرعة لدرجة يشعر معها بعض الطلاب أن تعليمهم النظامي تقادم قبل أن يكملوه [١].

وتجدر الإشارة إلى أن طبيعة العمل نفسها قابلة للتغير فبدلاً من مهنة واحدة وتخصص دقيق لا يتغير في إطار الحياة الوظيفية أو العملية للإنسان يصبح الاحتمال الأرجح أن يغير الإنسان مهنته أو تخصصه عدة مرات ولابد أن يكون على إستعداد دائم للإنتقال والتكيف والتغير وإعداد نفسه لمخاطر عدم الاستقرار.

ومن هذا المنطلق بدأ الاهتمام بإنشاء مدارس التعليم الفني لاستيعاب الطلاب الملتحقين به بعد المرحلة الإعدادية حيث قامت الدولة جاهدة إلى إنشاء العديد من مدارس التعليم الفني حتى وصلت إلى أعداد كثيرة من المدارس ٢٠١٩\ ٢٠٢٠ بمحافظة أسيوط.

جدول رقم (١)

يوضح عدد مدارس وطلاب التعليم الفني(الصناعي، التجاري ,الزراعي) بمحافظة أسيوط [٢]

اسم المدرسة	عدد المدارس	عدد الطلاب
مدارس التعليم الفني الصناعى	١٥	٣٣,٩٦٩
مدارس التعليم الفني التجارى	٢٦	٤٤٢٧٥
مدارس التليم الفني الزراعى	٧	١٨٦٢٥

(١) محمد علي عزب، سعيد محمود مرسي: علاقة سوق العمل بالتعليم العالي في ظل اقتصاد العولمة، مجلة التربية والتنمية، ع(٢٣)،المكتب الاستشاري للخدمات التربوية، سبتمبر٢٠٠١م،ص ٧٣ .

(٢) تقرير مديرية التربية والتعليم – قطاع التعليم الفني، سبتمبر٢٠١٩

يوضح جدول رقم (١) في محافظة اسيوط عام٢٠١٩\٢٠٢٠قد بلغ عدد مدارس التعليم الفني الصناعى ١٥ مدرسة وعدد الطلاب ٣٣,٩٦٩_ وعدد مدارس التعليم الفني التجاري ٢٦مدرسة وعددالطلاب٤٤٢٧٥-وعددمدارس التعليم الفني الزراعي ٧ وعددالطلاب١٨٦٢٥

ومن أسباب الفجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل هي التطورات الحديثة التي حدثت، فما كان يستخدم قبل عشر سنوات في سوق العمل من آليات وأجهزة وغيرها عفى عليها الزمن ولم تعد موجودة، ومن لم يستطع مواجهة هذه التطورات يرفضه سوق العمل. وبالنسبة للخطوات التي يجب إتباعها كي نوفق بين مخرجات التعليم وسوق العمل فهي كثيرة ومنها الجانب (التدريبي. الاستشاري والمعرفي. التسويقي) بأن يكون هناك ربط بين المخرجات ومتطلبات السوق، والأمر الثاني مخرجات التعليم العالي يجب أن تكون على مستوى يؤهلها لاستيعاب التطورات الحديثة، فإذا لم يكن الطالب بمستوى قادر على إستيعاب هذه التطورات فلا يستطيع أن يواكب سوق العمل الذي يتطلب إمكانيات هائلة وتقنيات حديثة متطورة [١].

وإذا كان يُخطط للتعليم في إطار احتياجات قوة العمل فلا ينبغي أن يكون ذلك التخطيط على أساس المقابلة المباشرة لاحتياجات قوة العمل، حيث تعد علاقة التعليم بالإنتاج علاقة غير مباشرة على الإطلاق، فقد يزيد التعليم في الإنتاج وقد ينقصه وفي كلا الحالتين تكون المشكلة إما بالنقص في القوى العاملة أو بالزيادة المتمثلة في البطالة[٢].

وسوق العمل المصري به العديد من المنشآت الصناعية بأنواعها (منشآت القطاع العام , منشآت قطاع الأعمال العام، منشآت القطاع الخاص) حيث بلغ عدد منشآت القطاعات الثلاثة (العام، الأعمال العام، والخاص) (٤٥٨٩) منشأة للربع " الرابع " لعام٢٠٠٩م، بواقع (٤١٩ منشأة بالقطاع العام، وقطاع الأعمال العام بنسبة ٩,١٣ ٪)، مقابل (٤١٧٠ منشأة قطاع خاص بنسبة ٩٠,٨٧ ٪) [٣].

خامسًا: أهداف الدراسة :-

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيسي التالي:

" تفعيل جهود الشراكه المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية لتلبية حاجات سوق العمل".

و ينبثق عن هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية هي:

١. اختبار فاعلية برنامج التدخل المهني في تفعيل المجال التدريبي للشراكة .
٢. اختبار فاعلية برنامج التدخل المهني في تفعيل المجال الاستشارى والمعرفي للشراكة.

---

(١) محمد سلام المدحجي: "مخرجات التعليم العالي وسوق العمل "، المؤتمر الثاني للتعليم العالي، صنعاء, نقلاً عن، مؤسسة ١٤ أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر، العدد(١٤٠٥٢)، اليمن، ١٤ مارس ٢٠٠٨م .

(٢) عبد الغني النوري: اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية، ط١، الدوحة، قطر، دار الثقافة، ١٩٨٨م، ص٢٨٤.

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: إحصاء الإنتاج الصناعي الربع سنوى "الرابع "، (أكتوبر– ديسمبر ٢٠٠٩م).

٣. اختبار فاعلية برنامج التدخل المهني في تفعيل المجال التسويقي للشراكة.

سادسًا: فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من التخصص العلمى لطريقة تنظيم المجتمع، واستناداً إلى الدراسة النظرية والإطار النظرى لموضوع البحث الحالي، وبناءً على ما انتهت إليه الدراسات والبحوث السابقة تسعى هذه الدراسة للتحقق من صحة فروض الدراسة الحالية .

تتمثل فروض الدراسة في الفرض الرئيسي التالي وهو:

" اختبار فاعلية برنامج التدخل المهني لتنظيم المجتمع لتفعيل جهود الشراكه المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية لتلبية حاجات سوق العمل:

ويمكن اختبار الفرض الرئيسي من خلال مجموعة من الفروض الفرعية كما يلي:

١ – يؤدي برنامج التدخل المهني إلى تفعيل المجال التدريبي للشراكة .

٢ – يؤدي بر نامج التدخل المهني إلى تفعيل المجال الاستشارى والمعرفي للشراكة .

٣ - يؤدي برنامج التدخل المهني إلى تفعيل المجال التسويقي للشراكة .

سابعًا: أهمية الدراسة :

لقد تعرض التعليم الفني لظلم وإهمال كبير خلال العهود السابقة وأدى إهماله إلى نقص شديد في العمالة المهنية الماهرة والتي كانت سببًا مباشرًا في تأخر النهضة الصناعية والإنتاجية بالدولة كما زادت الفجوة بين مخرجات التعليم الفني وإحتياجات سوق العمل, بسبب عدم ربط منظومة العمل والمناهج التعليمية ببعضها, وضعف جهود الشراكة المؤسسية بين قطاع التعليم الفني بوزارة التعليم العالي والوزارات المعنية ذات الصلة بالتعليم الفني في مجال (التدريب ـ والمجال الاستشاري والمعرفي ـ ومجال التسويق)

كما قتلت النظرة المجتمعية للطلاب ومنظومة التعليم الفني ما تبقى من أهمية له, فنظرة المجتمع المتدنية للتعليم الفني وطلابه أفقدته أهميته كأحد أهم عناصر التطوير في المجتمع المصري .

ويرتبط التعليم الفني والنهوض به بتعزيز وتفعيل جهود الشراكة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الإنتاج وتأمين الموهلات المحددة لمقابلة إحتياجات سوق العمل, بمايساعد على مواجهة الخلل الهيكلي بين العرض والطلب في أسواق العمل, والتدريب لايؤدي إلى زيادة إنتاجية فحسب بل يؤدي إلى زيادة الثقة بالنفس ورفع الروح المعنوية للعمال وتحسين الرضا الوظيفي ورضا المستفيدين من الإنتاج أو الخدمات بما يساعد على المنافسة في سوق العمل الداخلي والخارجي .

ويساهم التدريب أيضًا في خفض تكاليف العمل والمحافظة على الأجهزة وصيانتها ولا يمكن الفصل بين عمليتي التدريب والتشغيل فكلاهما يؤدي إلى تحقيق العمالة الكاملة والمحافظة على استقرارها والمعاونة في خلق فرص عمل وتطبيق حق العمل لجميع المواطنين دون تفرقة والإرتقاء بمستويات العمالة في الأنشطة الإقتصادية المختلفة وتحقيق أقصى كفاءة للعمالة بتسهيل حصول المنشآت على العمالة المطلوبة والمناسبة .

ومن المهم أن تقوم مؤسسات التعليم الفني ومؤسسات الإنتاج بتعزيز الجهود التدريبية فيما بينها وتفعيل التعاون الاستشاري والمعرفي لمقابلة إحتياجات سوق العمل.

وتكمن أهمية الدراسة الراهنة من خلال المتغيرات التي تدرسها، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ،حيث تنبع أهمية الدراسة مما يلى :

١. الأهمية المتعلقة بما تواجهه الخدمة الاجتماعية من متغيرات اجتماعية واقتصادية ومهنية معاصرة ومن ثم فإن هناك ضرورة لتدعيم جهود الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية وبعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية.

٢. إيمان الباحث بدور مهنة الخدمة الاجتماعية بصفة عامة، وبدور طريقة تنظيم المجتمع بصفة خاصة في المساعدة في حل ومواجهة والتخفيف من حدة المعوقات التي تحد من وجود علاقات تشارك بين المؤسسات الأكاديمية وبعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية.

٣. ربما تخرج هذه الدراسة بنتائج يمكن رفعها للمسئولين المختصين للأخذ بها على أرض الواقع لمواجهة مشكلة (الشراكة بين مؤسسات التعليم الفني وبعض المؤسسات الإنتاجية والخدمية وتأثيرها على سوق العمل)

٤. أهمية الموضوع الذى تتصدى لدراسته وهو موضوع " تفعيل جهود الشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية لتلبية حاجات سوق العمل".

٥. يتعاظم في الأونة الأخيرة أهمية دور منظمات المجتمع المدني، ومنها المؤسسات المحلية في تدعيم جهود الشراكة المؤسسية والعمل على تنمية المجتمع وإشباع احتياجاته ومواجهة مشكلاته.

٦. التعاون بين المؤسسات يمثل نقطة ارتكاز أساسية لطريقة تنظيم المجتمع ولمهنة الخدمة الاجتماعية عموما؛ لذا برزت أهمية تلك الدراسة في تناول جهود الشراكة المؤسسية.

٧. إن كل من مجال العمل بمؤسسات المجتمع المدني والمجال المدرسي يعد أحد المجالات الرئيسية والمهمة لممارسة الخدمة الاجتماعية بشكل عام وطريقة تنظيم المجتمع بشكل خاص، ومن ثم تعتبر هذه الدراسة ترجمة لهذا الاهتمام بالواقع.

٨. وضع توصيات للجهات الرسمية في وزارة التربية والتعليم بما يساهم في قيام الشراكة المؤسسية بين المؤسسات المحلية والمدارس.

٩. الاستفادة من مخرجات الدراسة ومتغيراتها في النهوض بالتعليم الفني وتلبية حاجات سوق العمل

ثامنًا: مفاهيم الدراسة:-

مفهوم الجهود التشاركية:-

ورد في لسان العرب عن كلمة "شرك" الشركة، والشراكة سواء مخالطة الشريكين، يقال: اشتركنا بمعنى تشاركنا وقد اشترك الرجلان وتشاركا وشارك أحدهما الآخر، والشريك:

المشارك والجمع أشراك وشركاء، وشاركت فلانا صرت شريكه [١].

كما أن الجهود التشاركية تعرف بأنها" اتفاق رسمى بضم عدد من المنظمات يتم بموجبه التعاون فيما بينها في تخطيط أو تنفيذ برنامج أو مشروع معين أو تنظيم عملية تقديم الخدمة .[٢]

عرف ديبوريه برون Deborah M . Brown جهود الشراكة المؤسسية بأنها هي تلك العملية التي تستهدف خلق الاتفاق و التعاون بين كافة قوى المجتمع من حكومات محلية وقومية ومنظمات مجتمع مدني وجماعات المواطنين والقطاع الخاص في جهود تحسين نوعية الحياة في المجتمع. [٣]

وهنا يتضح لنا أن المفهوم الإجرائي للشراكة يتمثل في:

١- أنها علاقة بين طرفين (المؤسسات الأهلية - الحكومية).
٢- أنها علاقة تعاونية تكاملية اتصالية من أجل تحقيق بعض الأهداف التي تتمثل في تعزيز الشراكة وتأهيل طلاب التعليم الفني.
٣- هي العملية التي يتم بموجبها تدعيم بعض الأشياء الإيجابية والتي منها تأهيل طلاب التعليم الفني.

في ضوء ما سبق يمكن للدارس أن يعرف جهود الشراكة المؤسسية نظرياً على أنها عملية دينامية تتم في إطار مصالح وروابط تبادلية بين طرفين أو أكثر يترتب عليها حقوق وواجبات ومسئوليات يلتزم بها الأطراف في إطار تفاعلى حواري تفاوضي بدءاً بصياغة السياسات وتحديد الأهداف والأولويات وتصميم وإعداد البرامج والمشروعات وتنفيذها ومتابعتها، وبشكل يحقق أكبر قدر من دمج قدرات وإمكانيات أطراف الشراكة.

مفهوم المؤسسات التعليمية الفنية:-

يعتبر التعليم الفني هو أساس التنمية التكنولوجية في المجتمعات الحديثة ومن هنا جاءت أهمية وضع معايير أكاديمية لقطاع التعليم الفني للارتقاء بجودته حتى تتم مواجهة التحديات التي يتعرض لها الوطن في الوقت الراهن، حيث أصبح استمرار التطوير والتقويم سمة أساسية من سمات العصر، وأضحى تطبيقهما واستحداث آليات لتفعيلهما ضرورة لاغنى عنها في كل مناحي حياتنا، تحقيقًا للجودة الشاملة، ومواكبة للتغيرات المعاصرة والمستقبلية[٤]

ويعرف التعليم الفني بأنه ذلك النوع من التعليم الذي يهدف إلى إكساب الفرد قدرًا من

---

(١) ابن منظورلسان العرب، الجزء الرابع ، دارالمعارف، مصر، ص ص ٢٢٤٨- ٢٢٤٩.

(٢) حسن مصطفى حسن: منظمات المجتمع المدني كشريك في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر، القاهرة، رسالة دكتوراة غيرمنشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٥، ص٩٥.

(3) Deborah M. Brown (2003): In Partnership with the World A profile The International City. Country Management Association Issues Of Democracy, Electronic Journals , V. 8, N. 21 New York, P : 22.

(٤)حسن شوقي حساني: تطويرالمناهج: رؤية معاصرة: المنهج، تطويرالمنهج، تصميم ونماذج برمجية المنهج، معايير جودة المنهج. المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٢, ص ١٥٤

الثقافة والمعلومات الفنية والمهارات العلمية التي تمكنه من إتقان أداء عمله على أكمل وجه.[١]

ومن خلال التعريفات السابقة لمؤسسات التعليم الفني يمكننا استخلاص الآتي:-

١- أنه تعليم مهني نظامي يشتمل على مواد نظرية ثقافية وفنية.
٢- أنه تعليم يهدف إلى إعداد الكوادر المهنية الماهرة
٣- أنه تعليم يهدف لإعداد فئة العامل الفني في مجالات الصناعة والتجارة والزراعة.

ويمكن الإشارة إلى مؤسسات التعليم الفني إجرائياً في هذه الدراسة على أنه:

١- نوع من التعليم النظامي .
٢- تتراوح مدة الدراسة به من (٢-٣) سنوات.
٣- الغرض من هذا النوع من التعليم هو إعداد قوى عاملة فنية مدربة.

يتضمن هذا النوع من التعليم التدريب على اكتساب مهارات ومعرفة ذات علاقة بالمهن المختلفة إلى جانب التعليم العام .

وعرف أيضا بأنه ذلك النوع من التعليم الذي يقبل طلابه وطالباته من بين الحاصلين على الشهادة الإعدادية لمدة ثلاث سنوات كما أنه ينقسم إلى الأنواع التقليدية الثلاثة : الزراعي،الصناعي ، التجاري [٢]

ومن هذا المنطلق يمكن للباحث تحديد مفهوم طلاب التعليم الثانوي الفني بأنهم تلك الفئة من الطلاب الحاصلين على الشهادة الإعدادية وذوي قدرات واستعدادات وميول تتلائم مع الخبرات التي يقدمها لهم التعليم الفني

تاسعًا: الموجهات النظرية للدراسة:-

تعتبر طريقة تنظيم المجتمع إحدى الطرق المهنية للخدمة الاجتماعية التي تسعى إلى تدعيم قدرة المجتمع المحلي على تحديد مشكلاته وتعبئة طاقاته ومواردة لمواجهة الحاجات والمشكلات لتحقيق أهدافه التنموية، معتمدة في ذلك على بعض نماذج الممارسة المهنية مع الأجهزة والتنظيمات المجتمعية القائمة في ذات المجتمع.

وسوف نشير إلى أهم هذه الموجهات النظرية التي يمكن أن نستفيد منها في هذه الدراسة:

أ. نظرية المنظمات:

تعد نظرية المنظمات أحدى النظريات الإدارية الإجتماعية الهامة التي تساعد العديد من التخصصات العلمية في الدراسات المتعلقة بالمنظمات المحلية والدولية بهدف تطوير أداء تلك

(١) إبراهيم مدكور: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥، ص٦٧

(٢) مجدي فاوي أبوالعلا: دور الأنشطة الطلابية في التخفيف من حدة العنف لدى طلاب التعليم الثانوي الفني، المؤتمر العلمي الدولي السابع والعشرون للخدمة الإجتماعية، ص ٢٨٧

المنظمات وبناء قدراتها المؤسسية والبشرية وتحقيق أهدافها تجاه خدمة وتنمية المجتمع [١].

وتستند هذه النظرية إلى أن المنظمات تساعد المجتمع المحلى في تحقيق أهدافه من خلال مواجهة احتياجات سكان هذا المجتمع اجتماعياً واقتصاديا، كما تعمل المنظمة في إطار البيئة ومع منظمات أخرى، وهى في حاجة إلى توفير المتطلبات التنظيمية اللازمة لبقائها وإستمراريتها والتي تشمل البيئة الطبيعية والإجتماعية وإيجاد وتنمية الوسائل التي تغير فيها وتعمل على تقدمها.[٢]

- تسعى إلى تحقيق أهداف عامة للمجتمع ولأعضائها.
- تستمد بقاءها من مساهمتها في إشباع إحتياجات أهالي المجتمع وحل مشاكلهم.
- تعد نسقاً فرعياً يتعاون مع الأنساق الأخرى؛ لتحقيق الهدف العام للنسق الكلي، من خلال التعاون والتنسيق والإتصال الرأسي والأفقي بينها، وبين المنظمات الأخرى بالمجتمع.
- تمول من قبل الأهالي أو الحكومة.
- كما أنها وحدات اجتماعية مخططة أنشئت عن قصد، و ذلك لتحقيق أهداف معينة. [١]

وقد حدد رشاد عبد اللطيف المنظمات بأنها تشمل كلا من:[٢]

١. عنصر بشري يتمثل في العاملين بالمنظمة.
٢. عنصر مادي يتمثل في المباني والأجهزة.
٣. عنصر تفاعلي يتمثل في نوعية العلاقات والإتصالات.
٤. عنصر اجتماعي يتمثل في إشباع الحاجات ومواجهة المشكلات.

وتهتم نظرية المنظمات بدراسة جوانب البناء والوظيفة للمنظمة، والتي تشمل الآتى:[٤]

١- جوانب البناء، وتشمل كلا من:

أ- العلاقات داخل المنظمة.

ب- التدرج الهرمي للسلطة.

ت- الهيكل التنظيمي للمنظمة.

---

(١) رشاد أحمد عبد اللطيف: مهارات الممارسة العامة للخدمة الإجتماعية, الإسكندرية, دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر, ٢٠٠٨

(٢) رشاد أحمد عبد اللطيف: نماذج ومهارات تنظيم المجتمع في الخدمة الإجتماعية "مدخل متكامل"، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،١٩٩٩, ص ١٤٣.

(١) محمد رفعت قاسم: تنظيم المجتمع أسسي وأجهزة، القاهرة، مطبعة المهندس،٢٠٠٥, ص ٣٨٠.

(٢) رشاد أحمد عبد اللطيف: مهارات الممارسة العامة للخدمة الإجتماعية، الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة،٢٠٠٨, ص ٩٧

(٣) مدحت محمد أبو النصر: إدارة منظمات المجتمع المدني، إيتراك للنشر والتوزيع،٢٠٠٧,٥٣.

ث- تمويل المنظمة

ج- التكنولوجيا المستخدمة في المنظمة.

٢- جوانب الوظيفة، وتشمل كلا من:

أ- مهمة المنظمة ورسالتها.

ب- أهداف المنظمة وأغراضها .

ت- العمليات التي بواسطتها تتغير المنظمة عن طريقها (الابتكار، الإختراع...)

ث- الأحداث الرئيسية التي تؤثر على عملية صنع القرار.

ج- الإتصالات غير الرسمية.

ومن أهم ما تشير إليه أيضا نظرية المنظمات أن هناك مجموعة من المتطلبات التنظيمية للمنظمات لكي تستطيع أداء دورها المنوط بها في المجتمع، ومن أهمها إيجاد وسائل ملائمة لاتخاذ القرارات المناسبة بالمنظمة.[١]

ومن خلال العرض السابق لنظرية المنظمات يمكن أن نوضح كيفية الإستفادة من معطيات هذه النظرية فيما يلى:

١. أن تسلك الدراسه مسلكاً علمياً ممنهجاً فى إشراك مؤسسات التعليم الفني فى وضع خطط وبرامج للأستفاده منها في تفعيل جهود الشراكة في المجال التدريبي، والأستفاده فى تمويل برامجها وإدارة هذه البرامج ومتابعتها من خلال مؤسسات الإنتاج وتفعيلها.

٢. التعرف على مستوى القدرات المؤسسية والبشرية لمؤسسات الإنتاج المسند إليها تنفيذ البرامج فى تنمية قدرات طلاب التعليم الفني .

٣. إستخدام المنظمات كأداة فى التأثير فى سلوك الأفراد ومستوى معيشتهم وتنمية الأداء المهنى لطلاب التعليم الفني .

٤. دراسة وتحليل مؤسسات الإنتاج من حيث الخصائص البنائية مثل تقسيم العمل والأدوار المهنية والتخصص وإدارة تكنولوجيا المعلومات والشبكات .

٥. تحقيق التنسيق والترابط والتبادل فى النفع الخدمى.

ونظراً لتعدد مجالات الخدمة الاجتماعية وطرقها فإن وطريقة تنظيم المجتمع تمثل إحدى تلك الطرق والتي تستهدف إحداث التغير بوصفها الإستراتيجية المهنية أو الأسلوب العلمي الذي تستخدمه مهنة الخدمة الاجتماعية للعمل مع المجتمع لأحداث التغير الاجتماعي المقصود.[١]

---

(٤) رشاد احمد عبد اللطيف: إدارة المؤسسات الإجتماعية في مهنة الخدمة الإجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،٢٠٠٧, ص ٣٤٨.

وتعتمد طريقة تنظيم المجتمع في تحقيق الهدف الاستراتيجي لها في المساهمة في إحداث تغيير اجتماعي مقصود في ممارستها المهنية من خلال منظمات متنوعة يتم عن طريقها ترجمة هذا الهدف إلى واقع أو مساهمة فعلية في تنمية المجتمع وتطويره.(٢)

(ب)- نموذج العمل مع مجتمع المنظمة:

أرتبط ظهور النماذج العلمية لممارسة تنظيم المجتمع بالإزدهار العلمي للعلوم الإنسانية، ومنها علم الإدارة والتخطيط والتنمية وغيرها (٣).

ويعتبر نموذج العمل بين المنظمات من أقدم نماذج الممارسة في تنظيم المجتمع ويعزى ذلك إلى وجود بعض المشكلات التنظيمية التي ظهرت منذ البدايات الأولى لممارسة تنظيم المجتمع – قبل الاعتراف بها كطريقة من طرق الخدمة الاجتماعية – تمثلت في مشكلة ازدواج وتعارض الخدمات التي كانت تقدمها المنظمات لعملائها آنذاك ومن ثم ظهرت طريقة تنظيم المجتمع استجابة لواقع فرضته طبيعة تلك المرحلة، ومنذ ذلك الحين تحاول طريقة تنظيم المجتمع من خلال علمائها إحداث مجموعة من العلاقات بين المنظمات، ويشير مفهوم العلاقة إلى وجود رابطة تربط بين مفردتين أو أكثر، والحقيقة أن موضوع العلاقات بين المنظمات وبعضها البعض يتصل اتصالاً مباشراً بالتفاعل بينها، فالعلاقات أياً كان نوعها أو مستواها تعكس وجود تفاعل من نوع ما وبأي درجة بين المنظمات وبعضها البعض، وترجع أهمية وجود علاقات بين المنظمات إلى وجودها في بيئة تؤثر فيها وتتأثر بها، وحينما يناقش البعض هذا الموضوع وخاصة السلوكيين فإنهم ينظرون إلى التفاعل باعتباره سلوكاً بين المنظمات، لأنه لا توجد منظمة تؤدي وظائفها كنسق مغلق مستقل، فكل المنظمات تعتمد على بعضها البعض بالتبادل، والتفاعل التنظيمي البسيط، بمعنى العلاقة التي تحدث عندما تتعامل المنظمات غير المرتبطة ببعضها البعض بطريقة أو بأخرى أي وجود علاقة بين منظمتين أو أكثر، ويمكن أن يتم هذا التفاعل حول أحد البرامج أو المشروعات، وهو ما يتسق مع الدراسة الحالية من خلال علاقات التبادل والتشارك والتعاون بين المؤسسات الأكاديمية وبعض المؤسسات الانتاجية والخدمية (٤).

كما توجد مجموعة من المعايير التي يجب أن تقوم على أساسها العلاقات بين المنظمات وهي كما يلي (٥):

---

(١) احمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمع المحلى(الاتجاهات المعاصرة- نماذج الممارسة)، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، ٢٠٠٠, ص٢٤٣.

(٢) محمد عبد الفتاح محمد: الاتجاهات النظرية الحديثة في دراسة المنظمات المجتمعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،٢٠٠٩, ص ٢٤.

(٣)عبد الخالق محمد عفيفي: تنظيم المجتمع في المجتمعات النامية، القاهرة , مؤسسة الكوثرللطباعة,٢٠٠٤، ص ١٣٧.

(١) رشاد أحمد عبد اللطيف وأخرون: مجالات وأجهزة في تنظيم المجتمع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٩٥م، ص ص ٦٤،٦٥.

(٢) عبد الحليم رضا وأخرون:" مدخل تنظيم المجتمع "، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٩٥م، ص ص٢٦٩ , ٢٧١.

١- يجب أن تساعد تلك العلاقات بين المنظمات على إمدادها بالقيادات والمعلومات المفيدة عن المجتمع والناس والمشكلات والخدمات .

٢ – يجب أن تساعد على الارتفاع بمستوى العاملين في هذه المنظمات ومساعدتهم على تحمل مسئولية القيام بعملهم بكفاءة وتفهم موضوعات وحاجات المنظمة.

٣- يجب أن تساعد على تفهم مشكلات المجتمع ووضع البرامج المناسبة التي تغطي الحاجات المجتمعية.

٤ – يجب أن تكون العلاقات بين المنظمات ديموقراطية وتساعد على توجيه نظر المنظمات إلى المشكلات المجتمعية أكثر من المشكلات الخاصة بالمنظمة.

٥- يجب أن تكون العلاقات فعالة ومؤثرة تساعد على إقامة الأعمال التعاونية لتنظيم أنواع الخدمات المختلفة في المجتمع مثل منظمات الرعاية الاجتماعية، وغيرها من المنظمات الأخرى.

٦ – يجب أن تساعد على إيجاد التكامل بين المنظمات الموجودة في المجتمع، وتنسيق أعمالها.

٧ – يجب أن تعزز هذه العلاقات وتقوى جميع الخدمات الموجودة في المجتمع.

كما أنه من الضروري توافر بعض الأسس والمبادئ التي يجب أن تتضمنها سياسة المنظمة في علاقاتها مع المنظمات الأخرى في المجتمع تتمثل فيما يلي:

(أ) يجب أن تقام العلاقات بين المنظمات على أساس اختيار منظمات المجتمع للمعايير المقترحة فيما بينهم .

(ب) يجب أن تبني العلاقات بين المنظمات على أساس موافقتها جميعاً أي موافقة العاملين في المنظمات وتحت مسئوليتهم .

(ج) يجب أن تعطي العلاقات الفرصة لجميع العاملين المختلفين في المنظمات لتحمل مسئولية العمل في منظماتهم وإظهار ميولهم ومهاراتهم .

(د) يجب أن تتسم هذه العلاقات بالمرونة ويجب تقويمها بصفة دورية لتكون ذات قيمة وفعالية

عاشرًا: الإجراءات المنهجية للدراسة:

اولًا: نوع الدراسة :

تنتمي الدراسة الحالية إلى نمط إلدراسات التجريبية في مهنة الخدمة الاجتماعية، والتي تعني بالتحكم في المتغيرات بغرض تحديد أثر كل متغير وعلاقته بالمتغيرات الأخرى والتي تستهدف اختبار العلاقة بين متغيرين أساسيين الأول المتغير المستقل وهو (جهود الشراكة بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية) والآخر تابع وهو (سوق العمل).

اذ تعد هذه الدراسة من دراسات قياس عائد التدخل المهني في تنظيم المجتمع بالاعتماد على التصميم التجريبي والغرض منه اختبار فعالية برنامج التدخل المهني باستخدام نموذج العمل مع مجتمع المنظمة لتفعيل جهود الشراكة بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية

لتلبية حاجات سوق العمل، ويعد هذا النوع من التدخل المهني السمة الأساسية لمهنة الخدمة الاجتماعية وطريقة تنظيم المجتمع، ومع تطور تقنية التدخل المهني اتجهت المهنة نحو اختبار مدى فعاليتها(١).

ثانيًا: منهج الدراسة:

وتوافقًا مع نوع الدراسة وأهدافها، يستخدم في هذه الدراسة المنهج العلمي التجريبي حيث إنه يتفق مع طبيعتها من حيث أهداف الدراسة ونوع الدراسة(٢)، وقد اعتمدت الدراسة الحالية على التصميم التجريبي للمجموعة الواحدة الذي يقوم على القياس القبلي والقياس البعدي باستخدام جماعة تجريبية واحدة من العاملين بمؤسسات التعليم الفني لقياس المتغير التابع لديهم، ثم إدخال المتغير المستقل وهو استخدام البرنامج التدريبي باستخدام معارف ومهارات نموذج العمل مع مجتمع المنظمة، ثم إجراء القياس مرة أخرى وتحديد الفروق بين القياسين، وقد قامت الدراسة على التصميم التجريبي وهو تصميم متعدد الخطوط القاعدية، والذي يقوم على استخدام مجموعة واحدة تعمل كمجموعة تجريبية وضابطة في نفس الوقت.

مبررات إختيار العينة المقصودة والمتاحة:

أ ـ نظرًا لما تحتاجه الدراسة الحالية من دقة كبيرة لمعرفة جهود الشراكة المؤسسية, أستهدف الباحث إستقصاء آراء أكثر لأشخاص خبرة ودراية وعلمًا بجهود الشراكة بمؤسسات التعليم الفني, والعاملين بها أو سبق لهم العمل فيها.

ب ـ أنتقل الباحث إلى أماكن تواجد الخبراء في كثير من المؤسسات والجامعات في القاهره ومحافظات آخرى, وإرسال إداة الدراسة إلكترونيًا لمن صعب على الباحث مقابلته شخصيًا لتعذر المقابلة.

وبالتالي فإن عدد عينة الدراسة الحالية هو العدد الفعلي المتاح للباحث, والذي إستطاع الوصول إليه, ويحقق الهدف النهائي للدراسة.

وقد تم اختيار العينة من المؤسسات للاسباب الاتية :

- النطاق الجغرافي حيث توجد الجامعات والمدارس الفنية في محافظة أسيوط واختيار بعض المؤسسات الانتاجية والخدمية الموجودة في المجتمع المحيط بهذه الجامعات للوقوف على طبيعة التعاون والتشارك بينهم وما هي أهم آليات الاتصال بينهم.
- وجود الجامعات في محافظة اسيوط وهي ذات طبيعة ومستويات إجتماعية مختلفة نسبياً ومدى إنعكاس ذلك على علاقات التعاون بينها وبين المؤسسات الانتاجية و الخدمية وعلي المجتمع ككل.

(١) عبد الحليم رضا عبد العال : البحث في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر،١٩٩١، ص ٤٥.

(٢) محمد عبد السميع عثمان: تصميم البحوث الاجتماعية، القاهرة، دار أبو المجد للطباعة والنشر،٢٠١٧م، ص١٩٦.

- وجود العديد من المؤسسات الانتاجية والخدمية في نفس النطاق الجغرافي للجامعات مما يسهل عمليات الاتصال والتعاون لتحقيق شراكة فاعلة تحقق النفع للمجتمع وتنميتة.

ثالثًا: أدوات الدراسة:

تعتبر الأداة في البحوث والدراسات بمثابة الوسيلة العلمية التي سوف يستخدمها الباحث الممارس في جمع بيانات من المفردات في المجتمع الذي يحدده[١]واتساقاً مع متطلبات الدراسة، فقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأدوات التي تتفق مع طبيعة الدراسة والنموذج المهني المستخدم وقد تحددت هذه الأدوات على النحو التالي:

أ- استبيان لإجراء الدراسة الاستطلاعية (من إعداد الباحث).

ب- مقياس تفعيل جهود الشراكة بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية لتلبية حاجات سوق العمل (من إعداد الباحث).

ج- تحليل محتوى التقارير الدورية لاجتماعات أعضاء الجماعة التجريبية .

وفيما يلي خطوات تصميم تلك الأدوات:

١- **استبيان الدراسة الاستطلاعية وذلك للتعرف على:**

أ- واقع جهود الشراكة بين مؤسسات التعليم الفني ومؤسسات الإنتاج.

ب . بروتوكولات الشراكة.

ج- محاور بناء الشراكة.

د_ متطلبات سوق العمل.

وأعتمد الباحث في إعداد استمارة الدراسة الاستطلاعية على الواقع الميداني والزيارات الميدانية لبعض مؤسسات التعليم الفني والحديث مع المسئولين، ومنها استنبط الباحث عبارات الاستمارة التي تهدف للتعرف على قدراتهم وواقع الشراكة، بالإضافة للاطلاع على بعض الكتابات التي تناولت نموذج العمل مع مجتمع المنظمة الذي يهتم بدراسة المنظمة ككل للمساهمة في تطويرها.

واحتوى هذا الاستبيان على محورين أساسيين هما على النحو التالي:

المحور الأول: البيانات الأولية وتضمنت: (المتغيرات الخاصة بالنوع، والسن، ودرجة المؤهل التعليمي، وعدد سنوات الخبرة، والدورات التدريبية التي حصل عليها المتدرب).

المحور الثاني: بيانات تتعلق بجهود الشراكة وبروتوكولات ومحاور بناء الشراكة لتلبية حاجات سوق العمل.

---

(١) محمد محمد عويس: البحث العلمي في الخدمة الإجتماعية (الدراسة والتشخيص في البحوث والممارسة), دار النهضة العربية, القاهرة ص١٨٠.

١- **وصف المقياس:**

اعتمد الباحث على القياس، والقياس هو تحديد درجة امتلاك شيء أو شخص لصفة معينة، ويعرف أيضاً بأنه نوع من المقارنة التي تعرض في شكل رقمي، وتبدأ المقارنة بالنواحي الكيفية وتنتهي بالنواحي الكمية(١).

وقد قام الباحث بالخطوات الآتية:

١- **تحديد موضوع القياس** في ضوء المتغير التابع، الذي يريد الباحث أن يتعرف من خلاله على التغيير الذي قد يحدث فية نتيجة استخدام برنامج التدخل المهني بطريقة تنظيم المجتمع، ويتمثل موضوع المقياس في "مقياس" تفعيل جهود الشراكة بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية والذي تم تطبيقه على المسئولين.

٢- **تحديد أبعاد المقياس** في ثلاثة أبعاد رئيسية مرتبطة بأهداف وفروض الدراسة بعد أن تم الاتفاق عليهامع المشرفين، وتلك الأبعاد هي:

أ- تفعيل المجال التدريبي للشراكة.

ب- تفعيل المجال الاستشاري والمعرفي للشراكة.

ج- تفعيل المجال التسويقي للشراكة.

٣-صياغة تعليمات تتناسب وطبيعة المقياس. وذلك لإرشاد المشاركين إلى طريقة تسجيل استجاباتهم على بنود المقياس, وإعلامهم بالغرض الأساسي للمقياس, والتأكيد على سرية البيانات الخاصة بهم.

٤-تحديد طريقة الاستجابة على بنود المقياس:

جاءت عبارات المقياس من نوع عبارات التقرير الذاتي, وتم الاعتماد على ميزان تقدير (ليكرت) الثلاثي, وتدل استجابة الفرد باختياره (دائما) على قمة القدرة على تفعيل جهود الشراكة المؤسسية, بينما تدل استجابة الفرد باختياره (أبدا) على أدنى مستوى للقدرة على تفعيل الشراكة المؤسسية.

طريقة تصحيح بنود المقياس:

تم إعداد مفتاح تصحيح لبنود المقياس بحيث يحصل الفرد على (٣) درجات للاستجابة (دائما)، ودرجتين للاستجابة (أحيانا), ودرجة واحدة للاستجابة (أبدا).

حساب الخصائص السيكومترية للمقياس:

أ/: **صدق المقياس:**

اعتمد الباحث في التحقق من صدق المقياس على ما يأتي:-

- **صدق المُحكَّمين:**

وفيها قام الباحث بالخطوات الآتية:

(١) عبد الباسط محمد حسن : أصول البحث الاجتماعي، ط٨، القاهرة، مكتبة وهبه، ١٩٨٢،ص ٣٦٥.

أ- عرض الباحث المقياس في صورته المبدئية على عدد (٣٠) مُحكَّماً, من الأساتذة في التخصصات المختلفة بكليات الخدمة الاجتماعية بجامعة (الأزهر-حلوان- الفيوم-أسيوط-المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بسوهاج) المتخصصين في مجال الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع من السادة المحكمين (*) من أعضاء هيئة التدريس، وقد طلب الباحث من الأساتذة تحكيم المقياس بالنسبة لكل عبارة، ولأي بعد ومحك ومؤشر تنتمي هذه العبارات، وذلك في ضوء المعايير الآتية:

* ارتباط كل عبارة بالبعد المراد قياسه.

* حذف أي عبارة وإضافة عبارات أخرى يرون أهمية احتواء المقياس عليها.

* سلامة العبارة من حيث الصياغة اللغوية.

- **صدق الاتساق الداخلي:**

قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي لعبارات مقياس جهود الشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية لتلبية حاجات سوق العمل عن طريق:

- حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمقياس.
- حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه.
- حساب معامل الارتباط بين المجالات الفرعية والدرجة الكلية للمقياس.

واستخدم الباحث معامل ارتباط بيرسون, وذلك بعد تطبيق المقياس على (٣٠) مشاركًا من بين العاملين بالمجمع العلمي التكنولوجي بأسيوط, والجامعة التكنولوجية بأسيوط الجديدة, ومديرية العمل بأسيوط كما يلي:

١- حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمقياس:

جدول (٢) قيم معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لمقياس جهود الشراكة بين مؤسسات التعليم الفني ومؤسسات الإنتاج وعلاقتها بسوق العمل (ن=٣٠)

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	٠,٤٧**	١٠	٠,٤٦**	١٩	٠,٦٠**	٢٨	٠,٥٠**	٣٧	٠,٤٧**
٢	٠,٤٣**	١١	٠,٤٨**	٢٠	٠,٤٨**	٢٩	٠,٤٨**	٣٨	٠,٥٤**
٣	٠,٤٨**	١٢	٠,٥٥**	٢١	٠,٤٦**	٣٠	٠,٥٩**	٣٩	٠,٦٦**
٤	٠,٦٠**	١٣	٠,٦٠**	٢٢	٠,٤٣**	٣١	٠,٦٠**	٤٠	٠,٥٦**
٥	٠,٦٠**	١٤	٠,٤٨**	٢٣	٠,٤٨**	٣٢	٠,٥٩**	٤١	٠,٤٩**
٦	٠,٤٠**	١٥	٠,٢٣*	٢٤	٠,٦٠**	٣٣	٠,٤١**	٤٢	٠,٤٠**
٧	٠,٢٨**	١٦	٠,٢٥*	٢٥	٠,٤٢**	٣٤	٠,٥٢**	٤٣	٠,٤٥**
٨	٠,٢٢*	١٧	٠,٥٧**	٢٦	٠,٥١**	٣٥	٠,٥٩**	٤٤	٠,٤٠**
٩	٠,٣٩**	١٨	٠,٢٧*	٢٧	٠,٢٤*	٣٦	٠,٣١**	٤٥	٠,٢٧*

** مستوى دلالة (٠,٠١)　　* مستوى دلالة (٠,٠٥)

يتضح من جدول (٢) السابق أن قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمقياس تراوحت بين (٠,٢٢ و ٠,٦٦)، وهي معاملات ارتباط مقبولة, ودالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١), ماعدا العبارات رقم (٨, ١٥, ١٦, ١٨, ٢٧, ٤٥) فهي دالة عند مستوى (٠,٠٥), وبالتالي يمكن القول بأنه تم التحقق من الاتساق الداخلي للمقياس وأن العبارات تقيس ما تقيسه الدرجة الكلية للمقياس - وهو مؤشر على الصدق.

٢- حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه:

جدول (٣) قيم معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه.

المجال التدريبي			المجال الاستشاري والمعرفي				المجال التسويقي			
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	٠,٦١	٩	٠,٣٩	١	٠,٦٠	٩	٠,٤٨	١	٠,٥٧	٩	٠,٤٩
٢	٠,٥٩	١٠	٠,٨١	٢	٠,٧٤	١٠	٠,٤٩	٢	٠,٥٦	١٠	٠,٥٢
٣	٠,٤٥	١١	٠,٨١	٣	٠,٧٤	١١	٠,٤٤	٣	٠,٥٥	١١	٠,٥٦
٤	٠,٤٦	١٢	٠,٦٢	٤	٠,٤٨	١٢	٠,٥٦	٤	٠,٥٩	١٢	٠,٥٢
٥	٠,٦١	١٣	٠,٥١	٥	٠,٥٧	١٣	٠,٤٦	٥	٠,٥٢	١٣	٠,٥٧
٦	٠,٦٦	١٤	٠,٥٤	٦	٠,٥٤	١٤	٠,٥١	٦	٠,٦٤	١٤	٠,٤١
٧	٠,٥٦	١٥	٠,٦٢	٧	٠,٥٥	١٥	٠,٤٢	٧	٠,٤٩	١٥	٠,٤٦
٨	٠,٥٩			٨	٠,٤٨			٨	٠,٥٧		

يتضح من جدول (٣) السابق أن قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه تراوحت بين (٠,٣٩ و ٠,٨١) وهي معاملات ارتباط مقبولة ودالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١), وبالتالي يمكن القول بأنه تم التحقق من الاتساق الداخلي للمقياس, وأن العبارات تقيس ما يقيسه المجال الذي تنتمي إليه.

٣- حساب معامل الارتباط بين المجالات الفرعية والدرجة الكلية للمقياس:

جدول (٤) قيم معامل ارتباط بيرسون بين المجالات الفرعية والدرجة الكلية لمقياس جهود الشراكة بين مؤسسات التعليم الفني ومؤسسات الإنتاج وعلاقتها بسوق العمل.

مقياس الشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية لتلبية حاجات سوق العمل	المجال التدريبي	المجال الاستشاري والمعرفي	المجال التسويقي
الدرجة الكلية للمقياس	٠,٨٤**	٠,٨٢**	٠,٨٨**

يتضح من جدول (٤) السابق أن قيمة معامل الارتباط بين درجة المجالات الفرعية للمقياس (التدريبي, والاستشاري والمعرفي, والتسويقي) والدرجة الكلية للمقياس بلغت على التوالي

(٠,٨٤ / ٠,٨٢ / ٠,٨٨)، وهي معاملات ارتباط مقبولة ودالة إحصائيًا عند مستوى (٠,٠١)، وبالتالي يمكن القول بأنه تم التحقق من الاتساق الداخلي للمقياس وأن الأبعاد الفرعية تقيس ما تقيسه الدرجة الكلية، وهو مؤشر على صدق المقياس.

- **الصدق التمييزي:**

قام الباحث بحساب الصدق التمييزي لفقرات المقياس، ويطلق عليه أيضًا صدق المقارنة الطرفية؛ والذي يشير إلى تمتع المقياس بقوة تمييزية بين المرتفعين والمنخفضين على بنود المقياس، وتتم هذه الطريقة من خلال ترتيب درجات أفراد العينة على بنود المقياس، ثم تقسيمهم إلى مرتفعين ومنخفضين، واعتمد الباحث على ما توصل إليه كيلي Kelley من أن النسبة المئوية الأمثل والتي يمكنها أن تمثل الدرجات الحقيقية للأفراد في المقارنة الطرفية، وهي اختيار نسبة ٢٧% من أفراد العينة طلابا مرتفعين، و٢٧% طلابا منخفضين، مع استبعاد نسبة ٤٦% الواقعة في المنتصف[١]، ثم مقارنة الفروق بينهم باستخدام اختبار "ت" T- test لعينتين مستقلتين، والجدول التالي (٥) يبين نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين، وذلك لحساب الصدق التمييزي لمفردات المقياس.

جدول (٥) نتائج اختبار"ت" لحساب الصدق التمييزي لفقرات مقياس جهود الشراكة بين مؤسسات التعليم الفني ومؤسسات الإنتاج وعلاقتها بسوق العمل.

الصدق التمييزي لمقياس الشراكة	القياس	ن	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة
المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية لتلبية حاجات سوق العمل	المجموعة العليا	٩	٧١	٢,٥٩	١٠,٢٩	٠,٠١
	المجموعة الدنيا	٩	٥٩,٧٨	١,٩٨		

يتضح من جدول (٥) السابق أن قيمة "ت" بلغت (١٠,٢٩) وهى قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١)، وهذا يشير إلى وجود فروق دالة إحصائياً بين المجموعة الدنيا والمجموعة العليا في الدرجة الكلية لمقياس الشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية لتلبية حاجات سوق العمل، وذلك لصالح المجموعة العليا، ويتضح ذلك من خلال مقارنة متوسطي درجات المجموعتين.

(١) صلاح الدين محمود علام (٢٠٠٠)، القياس والتقويم التربوي والنفسي أساسياته وتطبيقاته وتوجهاته المعاصرة، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفكر العربي صـ ٢٨٤.

ب/: ثبات المقياس:

- حساب الثبات بطريقة إعادة التطبيق:

للتحقق من ثبات مقياس الشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية لتلبية حاجات سوق العمل؛ قام الباحث بإعادة تطبيق المقياس على نفس أفراد العينة (ن=٣٠), وذلك بعد فاصل زمني وقدره (١٥) يومًا, ثم قام الباحث بحساب معامل ارتباط بيرسون بين التطبيقين الأول والثاني, والجدول التالي (٦) يبين قيم معامل الثبات لمقياس الشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية لتلبية حاجات سوق العمل, ومجالاته الفرعية كل على حدة:

جدول (٦) قيم معامل ثبات مقياس جهود الشراكة بين مؤسسات التعليم الفني ومؤسسات الإنتاج وعلاقتها بسوق العمل بطريقة إعادة التطبيق (ن= ٣٠)

م	مقياس الشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية لتلبية حاجات سوق العمل	عدد العبارات	معامل الثبات
١	**المجال التدريبي**	١٥	٠,٧٩**
٢	**المجال الاستشاري والمعرفي**	١٥	٠,٧١**
٣	**المجال التسويقي**	١٥	٠,٦٩**
٤	**الدرجة الكلية للمقياس**	٤٥	٠,٨١**

**** مستوى دلالة (٠,٠١) * مستوى دلالة (٠,٠٥)**

- حساب الثبات بطريقة (ألفا كرونباخ):

قام الباحث بحساب ثبات مقياس الشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية لتلبية حاجات سوق العمل عن طريق معامل ألفا كرونباخ, وذلك لأنه يعد مؤشراً للتكافؤ, ويعطي الحد الأدنى للقيمة التقديرية لمعامل ثبات المقياس, أي أن حساب معامل الثبات بأي طريقة لا يقل عن حسابه بطريقة ألفا كرونباخ, فإذا كانت قيمة ألفا كرونباخ مرتفعة؛ دل ذلك على ثبات درجات المقياس[١], والجدول التالي (٧) يبين قيم معامل الثبات لمقياس الشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية لتلبية حاجات سوق العمل, ومجالاته الفرعية كل على حدة باستخدام معادلة ألفا كرونباخ.

١ صلاح الدين محمود علام (٢٠٠٠), القياس والتقويم التربوي والنفسي أساسياته وتطبيقاته وتوجهاته المعاصرة, الطبعة الأولى, القاهرة, دار الفكر العربي صـ ١٦٦

جدول (٧) قيم معامل ثبات مقياس جهود الشراكة بين مؤسسات التعليم الفني ومؤسسات الإنتاج وعلاقتها بسوق العمل بطريقة (ألفا كرونباخ)

مقياس الشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية لتلبية حاجات سوق العمل	عدد العبارات	معامل الثبات
المجال التدريبي	١٥	٠,٧١
المجال الاستشاري والمعرفي	١٥	٠,٧٦
المجال التسويقي	١٥	٠,٦٨
الدرجة الكلية للمقياس	٤٥	٠,٨٦

رابعاً: خطة المعاينة:

(أ) **وحدة المعاينة:**

١- مديري مؤسسات " المجمع العلمي التكنولوجي بأسيوط، والجامعة التكنولوجية بأسيوط الجديدة، ومديرية العمل بأسيوط ".

٢- الاخصائيين الاجتماعيين والمسئولين العاملين " بالمجمع العلمي التكنولوجي بأسيوط، والجامعة التكنولوجية بأسيوط الجديدة، ومديرية العمل بأسيوط ".

(ب) **إطار المعاينة:**

١. بلغ إطار المعاينة من أخصائيين ومديرين ومسئولي مؤسسات التعليم الفني من " المجمع العلمي التكنولوجي بأسيوط، والجامعة التكنولوجية بأسيوط الجديدة، ومديرية العمل بأسيوط " بالمرحلة الاولي بمجتمع الدراسة (١٢٩).

٢. وتم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة، حيث اشتملت العينة على (٣٠) فردًا بالمرحلة الاولي من مؤسسات التعليم الفني" بالمجمع العلمي التكنولوجي بأسيوط، والجامعة التكنولوجية بأسيوط الجديدة، ومديرية العمل بأسيوط".

خامسًا: مجالات الدراسة

١- المجال المكاني:

تتمثل الحدود المكانية للدراسة الحالية في مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية بمحافظة أسيوط وهي (الكلية المصرية الألمانية بأسيوط, والجامعة التكنولوجية بأسيوط الجديدة, ومديرية العمل بأسيوط)

- **مبررات إختيار المجال المكاني**

فذلك على إعتبار أن العاملين بمؤسسات التعليم الفني والإنتاج على دراية بجهود الشراكة المؤسسية وعلى علم بنقاط القوة التي تربط مؤسسات التعليم الفني بموسسات الإنتاج لتفادي نقاط الضعف ولتلبية حاجات سوق العمل من القوي البشرية المؤهلة والمدربة, وعلى دراية وخبرة عالية بنقاط الضف التي تعترض جهود تنفيذ جهود الشراكة المؤسسية, ويمتلكون خبرة تؤهلهم لتقديم اقتراحات فعالة بشأن تفعيل جهود الشراكة بما يلبي حاجات سوق العمل

٢-المجال البشري:

تتمثل الحدود البشرية الخاصة بالدراسة الحالية في أفراد العينة المشاركين الذين تم اختيارهم بشكل عشوائي من بين العاملين بالمجمع العلمي التكنولوجي بأسيوط, والجامعة التكنولوجية بأسيوط الجديدة, ومديرية القوى العاملة بأسيوط, والبالغ عددهم (٣٠) مشاركا.

٣-المجال الزمني:

وتتمثل الحدود الزمنية في الفترة التي طبق فيها الباحث أداة الدراسة, وعمل التحليلات الإحصائية المناسبة لاستخراج النتائج, وهي الفترة من ١ / ٢٠٢٢/١٢م وحتى ٢٠٢٣/٥/٣٠م .

الحادى عشر: برنامج التدخل المهنى :-

اولًا: الأسس الفلسفية لبرنامج التدخل المهنى تتمثل فيما يلى :

أ- نتائج الدراسات السابقة .

ب- أدبيات تنظيم المجتمع بصفة عامة ، وأساليب نموذج العمل مع مجتمع المنظمه بصفة خاصة.

ج- الأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها.

ثانيًا: أهداف برنامج التدخل المهنى تتمثل في الآتى :

إن التدخل المهني يهدف إلى إحداث تأثيرات وتغييرات مقصودة لدى المستهدفين بالبرنامج، وذلك في ضوء بعض النماذج والنظريات وطبيعة المشكلة البحثية التي تشكل مساندة للبرنامج المستهدف، وذلك في مجالات الخدمة الاجتماعية المختلفة، وذلك للاستعانة أيضاً بنتائج عائد التدخل في البحوث المستقبلية لطرق الخدمة الاجتماعية المختلفة، وبصفة خاصة طريقة تنظيم المجتمع.

ثالثًا: الاعتبارات التي تم مراعاتها عند تصميم برنامج التدخل المهني.

١. أن تتناسب الأنشطة التي يحتويها البرنامج مع الإمكانات المادية والبشرية الموجودة بمؤسسات التعليم الفني والمجتمع المحيط بها.

٢. أن يتفق البرنامج وخصائص الجماعة التجريبية من ناحية، ومع أهداف الدراسة وفروضها من ناحية أخرى.

٣. أن يتفق البرنامج مع حاجات ورغبات الأعضاء والمرحلة العمرية التي يمرون بها وأن يشترك الأعضاء مع الأخصائي في وضعه وتصميمه.

رابعًا: المبادئ التي قام عليها برنامج التدخل المهني:-

يعتمد برنامج التدخل المهني على أهم المبادئ التي يقوم عليها نموذج العمل مع مجتمع المنظمة مع محاولة الالتزام بها مع أعضاء الجماعة التجريبية لتفعيل الشراكة المؤسسية وهي كالآتي:

١- مبدأ **المشاركة:** ويعتمد مبدأ المشاركة على مشاركة المسئولين بمؤسسات التعليم الفني محل الدراسة مع مؤسسات الإنتاج في برامج تفعيل الشراكة لتلبية حاجات سوق

العمل، كذلك تعاون المسئولين أنفسهم ومشاركتهم في الدورات التدريبية المختلفة لتطبيق البرنامج بشكل يدعم الشراكة، وذلك أيضاً من خلال المشاركة في تنفيذ برنامج التدخل المهني مع الباحث.

٢- **مبدأ الاستعانة بالخبراء والمتخصصين**[١]: وذلك أثناء تنفيذ برنامج التدخل المهني حيث يستعين الباحث ببعض المتخصصين في دعم الشراكة المؤسسية بمؤسسات التعليم الفني لتحقيق الغاية منها وهوتلبية حاجات سوق العمل.

٣- **مبدأ التقويم**: وذلك من خلال المتابعة المستمرة للعمل المهني الذي يقوم به الباحث مع المسئولين بمؤسسات التعليم الفني ، وكذلك تقويم الجهود المصاحبة لتنفيذ البرنامج والتي يقوم بها المسئولون بمؤسسات التعليم الفني.

خامسًا: مراحل وخطوات التدخل المهنى :

يتضمن البرنامج التخطيطي لبرنامج التدخل المهني مجموعة من المراحل الهامة التي سوف يمر بها البرنامج، وهي على النحو التالي:

١.المرحلة التمهيدية:

تتضمن هذه المرحلة الجهود الآتية:

أ.استعداد الباحث للتدخل المهني وتحديده لأهداف التدخل.

ب .الاتصال بالمسئولين حتى يتم تسهيل إجراء التجربة، حيث يتم توضيح الهدف من هذه التجربة وخطوات تنفيذها، وكيفية التعاون في سبيل نجاحها.

ج .الاتصال بمديري المؤسسات للحصول على الموافقة وتسهيل إجراءات الزيارات الميدانية.

د ـ تكوين الجماعة التجريبية وإجراء القياسات القبلية والبعدية عليهم باستخدام مقياس تفعيل الشراكة المؤسسية.

هـ إجراء مقابلة مع مديري المؤسسات لعرض فكرة الدراسة، وأخذ الموافقة على القيام بها، وتكوين علاقة مهنية معهم، والحصول على دعمهم، وتأييدهم لتحقيق أهداف برنامج التدخل المهني.

٢. المرحلة التخطيطية:

تتمثل جهود المرحلة التخطيطية في الجهود الآتية:

أ ـ تحديد النسق الذي سوف يتم التعامل معه، والمتمثل هنا في المسئولين بتلك المؤسسات عينة الدراسة.

---

(١) محمد محمود المهدلى: المدخل في تكنولوجيا الاتصال الاجتماعي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٣م، ص١٥٥.

ب ـ تحديد الاستراتيجيات، والتكنيكات، والأدوات والأدوار المهنية، والمهارات التي يمكن استخدامها في برنامج التدخل المهني، وكذلك القيام بالتعاقد الشفهي مع الأنساق التي يستهدفها برنامج التدخل المهني لتحديد المسئوليات، والمهام لكل منهما.

٣. مرحلة تنفيذ برنامج التدخل المهني:

تعتبر هذه المرحلة هي مرحلة العمل الفعلي مع المسئولين بمؤسسات التعليم الفني، أي مرحلة تنفيذ خطة برنامج التدخل المهني بعد اعتماد الخطة التي أعدها الباحث من قبل العاملين بتلك المؤسسات.

وقد تتضمن هذه المرحلة ما يلي:

أ. التعاقد مع الأعضاء من أجل الاستمرار في برنامج التدخل المهني.
ب ـ تعريف الأعضاء ببرنامج التدخل المهني وأن الهدف منه تفعيل الشراكة المؤسسية.
ج ـ تحديد كيفية تفعيل الشراكة المؤسسية في ضوء رغبات الأعضاء واحتياجاتهم وقدراتهم وذلك لتحقيق أهداف التدخل المهني
د ـ وضع المعايير التي سيتم العمل على أساسها حيث يتم الاتفاق على مواعيد الاجتماعات ومدتها ومكان الاجتماع.

٤. مرحلة الإنهاء والتقييم:

تم في هذه المرحلة تقييم برنامج التدخل المهني ومدى تحقيقه لأهداف التدخل، كما تم العمل على:

أ. مناقشة الأعضاء فيما يتم التوصل إليه من نتائج وأهداف التدخل المهني.

ب . إجراء القياسات البعدية على الجماعة التجريبية من خلال مقياس لتفعيل الشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني ومؤسسات الإنتاج، حتى يتمكن الباحث من تحديد عائد التدخل المهني.

ج . مساعدة أعضاء الجماعة التجريبية على الإنهاء وهذا تم تدريجيا حيث تم شكر الأعضاء على تعاونهم ومساهمتهم في نجاح برنامج التدخل المهني وتحقيق الأهداف المرجوة.

د . المقارنة بين نتائج القياس القبلي والبعدي للجماعة التجريبية حتى يتمكن الباحث من تحديد وتحليل وتفسير ما تم التوصل إليه من أهداف ونتائج برنامج التدخل المهني.

سادسًا: الاستراتيجيات المستخدمة في برنامج التدخل المهني:-

الاستراتيجية[١]:هي المنهج الذي يتبعه الأخصائي الاجتماعي لتحقيق أهداف طريقة تنظيم المجتمع، وتمثل البناء المنهجي المستقبلي الذي يرسمه البحث ويتبعه لتحقيق أهداف المشكلة

(١) محمد عبد الحي نوح وآخرون: تنظيم المجتمع، نماذج ونظريات علميه، القاهرة، دار الحكيم للطباعة والنشر، ١٩٩٤م، ص٧٩.

البحثية الحالية من خلال طريقة تنظيم المجتمع، حيث تستخدم الاستراتيجيات في تنظيم المجتمع على أنها المنهج الذي يتبعه المنظم الاجتماعي الممارس لطريقة تنظيم المجتمع، لتحقيق أهداف الطريقة، ومدى الجهد المطلوب ونوع وقيمة التكاليف اللازمة لإحداث التغيير.

واعتمد الباحث على مجموعة من الاستراتيجيات المهنية المستمدة من التراث النظري لتنظيم المجتمع ونموذج العمل مع مجتمع المنظمة والتي تتلائم مع أعضاء الجماعة التجريبية ومن أهمها:

١- **استراتيجية البناء المعرفي**: وتستخدم تلك الاستراتيجية في تقديم المعارف، والمعلومات للمسئولين بمؤسسات التعليم الفني والخدمات التي تقدمها تلك المؤسسات من حيث: مفهومها، أهميتها، أشكالها، ومجالاتها في المجتمع، حتى يكون المسئولون بالمنظمة على وعي وعلم ودراية بكيفية الاستفادة من تلك المؤسسات من مواردها.

٢- **استراتيجية التنسيق**[١]: ويمكن استخدام هذه الاستراتيجية لدعم التنسيق من جهود الأفراد والجماعات والجهود الحكومية المبذولة للإسهام في صنع القرار، وذلك حتي لا تتعارض هذه الجهود، وبالتالي يسهل تحقيق الأهداف دون تعارض بينهما، تتناسب هذه الاستراتيجية مع طريقه تنظيم المجتمع في ضوء نموذج العمل مع مجتمع المنظمة الذي يستهدف تحقيق التنسيق بين الخدمات داخل المنظمات لمنع التكرار والازدواجية في تقديم الخدمات المقدمة.

٣- **استراتيجية الإقناع**[٢]: تعتبر هذه الاستراتيجية من الاستراتيجيات المهمة التي يستخدمها المنظم الاجتماعي أثناء الممارسة المهنية، ويمكن استخدامها مع المسئولين بمؤسسات التعليم الفني ومؤسسات الإنتاج ومديرية القوى العاملة عن طريق إعداد لقاءات وندوات للمسئولين لكي يتعرفوا على أهمية الشراكة المؤسسية وما يمكن أن تحققه من مكاسب لتخريج كوادر بشرية تلبي حاجات سوق العمل.

٤ - **استراتيجية المشاركة**[٣]: تقوم هذه الاستراتيجية على إتاحة الفرصة وتهيئة المناخ والظروف المواتية لمشاركة المسئولين في عملية اتخاذ القرارات مع إدارة المؤسسة ومع اللجان التي يعملون بداخلها لصالح تفعيل الشراكة بما يلبي حاجات سوق العمل، كذلك إشراك المسئولين في عملية صنع القرارات مع الجهات الداعمة للشراكة المؤسسية.

---

(1) Alan Twelvetrees : Community Work , Third Edition ,Palgrave In Association With Community Development Founsiton ,2002 ,P.139.

٢() أحمد مصطفي خاطر: طريقة تنظيم المجتمع مدخل لتنمية المجتمع المحلي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٤، ص ٢٤٣.

(٣) نبيل محمد صادق وآخرون: أساسيات طريقه تنظيم المجتمع، جامعه حلوان، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، ٢٠٠٦م، ص ص٢٤٢ - ٢٤٣.

الثانى عشر: المعالجات والأساليب الإحصائية :

تمت معالجة بيانات الدراسة الحالية باستخدام البرامج الحاسوبية الآتية:

- برنامج **SPSS Statistics, 26**
- برنامج **Microsoft Excel, 2010**

وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١- **التكرارات والنسب المئوية.**

استخدم الباحث التكرارات والنسب المئوية, للحصول على القوة النسبية لآراء الخبراء المحكمين على كل بند من بنود المقياس المستخدم, ثم استخراج القوة النسبية لكل عبارة على حدة.

٢- **المتوسط الحسابي.**

وذلك لاستخراج المتوسطات المرجحة لاستجابات أفراد العينة على بنود المقياس في التطبيقين القبلي والبعدي, وفي الدراسة الاستطلاعية.

٣- **الانحراف المعياري.**

ومن خلاله يستطيع الباحث معرفة مدى تشتت الدرجات أو تجانسها, والتأكد من عدم وجود قيم متطرفة تؤثر على نتائج الدراسة, كما يفيد معرفة الانحراف المعياري في المفاضلة بين الأبعاد التي لها نفس المتوسط الحسابي, حيث تفضل الدرجة التي لها انحراف معياري أقل على الدرجة التي انحرافها المعياري أكبر.

٤- **معامل ارتباط بيرسون.**

واستطاع الباحث من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون التحقق من صدق المقياس والاتساق الداخلي لبنود كل مجال من مجالاته, واتساق المجالات مع الدرجة الكلية للمقياس.

٥- **اختبار T. test لعينة واحدة**

واستخدم الباحث نتائج اختبار "ت" لعينة واحدة لحساب الفرق بين متوسطى درجات التطبيقين القبلي والبعدي على مقياس الشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية لتلبية حاجات سوق العمل.

٦- **اختبار "ت" T- test لعينتين مستقلتين**

واستخدم الباحث نتائج اختبار "ت" لعينتين مستقلتين لحساب الصدق التمييزي، أو صدق المقارنة الطرفية لمقياس الشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية لتلبية حاجات سوق العمل, والذي يفحص الفروق ودلالتها بين المرتفعين والمنخفضين على بنود المقياس.

٧- **معامل ألفا كرونباخ.**

وذلك للتحقق من ثبات مقياس الشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية لتلبية حاجات سوق العمل لدى العاملين بهذه المؤسسات (الدرجة الكلية والمجالات الفرعية).

٨- **مربع إيتا (η2)**

قام الباحث بحساب مربع إيتا (η2) لقياس حجم التأثير الذي أحدثته المعالجة التجريبية (باستخدام نموذج العمل مع مجتمع المنظمة) لتفعيل الشراكة المؤسسية لتلبية حاجات سوق العمل لدى العاملين بهذه المؤسسات.

الثالث عشر: عرض النتائج العامة للدراسة واختبارات الفروض :

اعتمد الباحث في مناقشة وتحليل النتائج العامة للدراسة علي المحاور التالية :

الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة.

النتائج الكمية المرتبطة بمقياس تفعيل الشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني ومؤسسات الإنتاج، والمقياس الموقفي .النتائج الكيفية بتحليل محتوي التقارير الدورية .

اولاً: النتائج الخاصة بوصف مجتمع الدراسة(أعضاء الجماعة التجريبية).

١ – حسب المؤهل العلمي:

بالنسبه لتوزيع المشاركين في الدراسه حسب المؤهل العلمي فقد جاء في المرتبة الأولى الحاصلون على درجه الماجستير وعددهم ١١ بنسبة مئوية قدرها ٣٦,٦٧%، يليها في المرتبة الثانية درجة الدكتوراه وعددهم ٩ أفراد بنسبة مئوية قدرها ٣٠%، بينما جاء في المرتبة الأخيرة المؤهل المتوسط مشارك واحد فقط بنسبة مئوية قدرها ٣,٣٣%

٢ – حسب النوع:

وبالنسبة لتوزيع المشاركين حسب النوع جاء الذكور أعلى من الإناث حيث بلغ عدد الذكور ١٩ بنسبة مئوية قدرها ٦٣,٣٣%، بينما كان عدد الإناث ١١ بنسبة مئوية قدرها ٣٦,٦٧

٣ – حسب العمر الزمني:

وبالنسبة لتوزيع المشاركين حسب العمر الزمني تم تقسيمها إلى أربع فئات، وكانت الفئة الثانية هي الأعلى تكرارا بين المشاركين ، وهي الفئة العمرية من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ عاما، حيث بلغ حجم المشاركين في هذه الفئة ١٥ بنسبة مئوية قدرها ٥٠%، ثم جاء في المرتبة الثانيه الفئة من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ عاما حيث بلغ عدد المشاركين ٦ بنسبة مئوية قدرها ٢٠%، ثم جاء في المرتبة الثالثة الفئة من ٢٠ إلى أقل من ٣٠ عاما تكررت خمس مرات بنسبة مئوية قدرها ١٦,٦٧، وجاء في المرتبة الأخيرة الفئة من ٥٠ عاما فأكثر تكررت أربع مرات بنسبة مئوية ١٣,٣٣%، وكان المتوسط الحسابي للعمر الزمني لدى أفراد العينة ٣٧,٠٦% بانحراف معياري قدره ٩,١١ %.

٤ – حسب مكان العمل:

وبالنسبة لتوزيع المشاركين حسب مكان العمل جاء العاملون في الجامعة التكنولوجية بأسيوط الجديده الأكثر من بين المشاركين بعدد ١٣ بنسبة مئوية قدرها ٤٣,٣٣%، يليها المجمع العلمي التكنولوجي وعددهم ١١ بنسبة مئوية قدرها ٣٦,٦٧%، وفي المرتبة الأخيرة مديرية القوى

العاملة وعددهم ٦ بنسبة مئوية قدرها ٢٠% .

٥- حسب القسم الذي يعمل به:

بالنسبة لتوزيع المشاركين حسب القسم الذي يعمل به في محل عمله فجاءت متساوية ما بين ثلاثة أقسام رئيسة، وهي قسم الكهرباء قسم تكنولوجيا المعلومات قسم الميكانيكا، فقد بلغ حجم المشاركين في كل قسم ١٠ بنسبة مئوية قدرها ٣٣,٣٣% .

٦- حسب طبيعة العمل:

وبالنسبة لتوزيع المشاركين حسب طبيعة العمل فقد جاءت طبيعة العمل الخدمية في المرتبة الأولى بنسبة مئوية قدرها ٨٦,٦٧%، أما طبيعة العمل الإنتاجية فلا يوجد سوى أربعة مشاركين بنسبة مئوية قدرها ١٣,٣٣% .

٧- حسب سنوات الخبرة:

وبالنسبة لسنوات الخبرة فقد بلغ متوسط الحسابي لسنوات الخبرة ٤,٩ سنة بانحراف معياري قدره ٣,٤١ سنة، وقد كانت فئة سنوات الخبرة الأكثر هي فئة من ٣ لأقل من ٦ سنوات حيث يوجد ٩ مشاركين في هذه الفئة بنسبة مئوية قدرها ٣٠%، بينما أقل الفئات تكرارا في سنوات الخبرة هي الفئة من ٩ سنوات فأكثر حيث تكررت ٣ مرات بنسبة مئوية ١٠% .

ثانيا: النتائج الخاصة بفروض الدراسة و أبعاد مقياس تفعيل الشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية .

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، يمكن قبول الفرض الرئيسي للدراسة وهو: من المتوقع وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين برنامج التدخل المهني باستخدام نموذج العمل مع مجتمع المنظمة في طريقة تنظيم المجتمع مع مؤسسات التعليم الفني ومؤسسات الإنتاج لتفعيل الشراكة المؤسسية بينهم لتلبية حاجات سوق العمل.

ويمكن مناقشة ذلك من خلال نتائج اختبارات الفروض الفرعية للدراسة كما يلي :

نتائج اختبار الفرض الأول(أ):

أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرض الفرعي الأول (أ) وهو من المتوقع أن "يوجد انخفاض في مستوى المجال التدريبي للشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية لتلبية حاجات سوق العمل لدى العاملين بهذه المؤسسات".

وأشارت النتائج إلى وجود مستوى منخفض من المجال التدريبي للشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية لتلبية حاجات سوق العمل لدى العاملين بهذه المؤسسات, حيث بلغ متوسط استجابات أفراد العينة (١,٤١) بانحراف معياري قدره (٠,٦١), بالنسبة للمتغير ككل.

نتائج اختبار الفرض الثاني (ب)

أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرض الفرعي الأول (ب) وهو من المتوقع أن "يوجد

انخفاض في مستوى المجال الاستشاري والمعرفي للشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية لتلبية حاجات سوق العمل لدى العاملين بهذه المؤسسات".

وأشارت النتائج إلى وجود مستوى منخفض من المجال الاستشاري والمعرفي للشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية لتلبية حاجات سوق العمل لدى العاملين بهذه المؤسسات, حيث بلغ متوسط استجابات أفراد العينة (١,٤٥) بانحراف معياري قدره (٠,٦٠), بالنسبة للمتغير ككل.

نتائج اختبار الفرض الثالث (ج)

أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرض الفرعي الأول (ج) وهو من المتوقع أن "يوجد انخفاض في مستوى المجال الاستشاري والمعرفي للشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية لتلبية حاجات سوق العمل لدى العاملين بهذه المؤسسات".

وأشارت النتائج إلى وجود مستوى منخفض من المجال الاستشاري والمعرفي للشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية لتلبية حاجات سوق العمل لدى العاملين بهذه المؤسسات, حيث بلغ متوسط استجابات أفراد العينة (١,٤٥) بانحراف معياري قدره (٠,٦٠), بالنسبة للمتغير ككل.

نتائج الفرض الثاني:

أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرض الثاني وهو من المتوقع أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات القياسين القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية في المجال التدريبي للشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية لتلبية حاجات سوق العمل لدى العاملين بهذه المؤسسات".

نتائج الفرض الثالث:

أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرض الثالث وهو من المتوقع أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات القياسين القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية في المجال الاستشاري والمعرفي للشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية لتلبية حاجات سوق العمل لدى العاملين بهذه المؤسسات".

نتائج الفرض الرابع:

أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرض الرابع وهو من المتوقع أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات القياسين القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية في المجال التسويقي للشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية لتلبية حاجات سوق العمل لدى العاملين بهذه المؤسسات".

نتائج الفرض الخامس: ينص الفرض الخامس على أنه

أثبتت نتائج الدراسة صحة الفرض الخامس وهو من المتوقع أنه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات القياسين القبلي والبعدي للمجموعة التجريبية في الدرجة

الكلية لمقياس الشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية لتلبية حاجات سوق العمل لدى العاملين بهذه المؤسسات".

وأشارت النتائج إلى وجود فروق بين درجات أفراد العينة في التطبيق القبلي ودرجاتهم في التطبيق البعدي الخاص بالدرجة الكلية لمقياس الشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية, مما يدل على فاعلية البرنامج التدريبي المستخدم في (تفعيل الشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني ومؤسسات الإنتاج لتلبية حاجات سوق العمل) في تنمية الشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني والمؤسسات الإنتاجية لدى أفراد العينة, كما يتضح من الشكل () السابق أن درجات التطبيق القبلي تراوح بين (٥٦: ٧٦) درجة, بمتوسط قدره (٦٥,٤٣) وانحراف معياري (٤,٨٥), بينما تراوحت درجات التطبيق البعدي بين (١٠٢: ١٢٢) درجة, بمتوسط قدره (١١٢,٩٠) وانحراف معياري (٤,٣٣).

الرابع عشر: النتائج العامة للدراسة وتوصياتها :

تمكن الباحث من خلال نتائج الدراسة الحالية إلي التوصل لمجموعة من المستخلصات الهامة والتي يمكن بلورتها في النقاط التالية :

أ- توصلت الدراسة بوجه عام إلي إثبات صحة فرضها الرئيسي، وفروضها الفرعية ونجاح برنامج التدخل المهني باستخدام نموذج العمل مع مجتمع المنظمة في طريقة تنظيم المجتمع في تفعيل جهود الشراكة المؤسسية بين مؤسسات التعليم الفني ومؤسسات الإنتاج لتلبية حاجات سوق العمل .

ب- كما أثبتت الدراسة فاعلية الأساليب التي تم استخدامها في برنامج التدخل المهني أثرًا إيجابيا في تفعيل جهود الشراكة المؤسسية خاصة تكنيك لعب الدور وتكنيك الشرح والتوضيح والندوات والمحاضرات والدورات التدريبية وتكنيك التعليم بالنماذج والزيارات الميدانية وعرض الأفلام التعليمية أثرا كبيرا في فاعلية برنامج التدخل المهني وأيضا الأدوار المهنية التي اعتمد عليها برنامج التدخل المهني الأثر الأكبر في تفعيل الشراكة المؤسسية مثل دور الممكن ودور الملاحظ ودور المعلم ودور الوسيط ودور التربوي ودور جامع البيانات ودور المساعد، كذلك الاستعانة ببعض الخبراء من مديرية العمل بأسيوط والكلية المصرية الألمانية وجامعة أسيوط الجديدة التكنولوجية وأساتذة الجامعة بجانب الباحث ومديري تلك المؤسسات أثراً في تفعيل الشراكة المؤسسية

ح- أن الباحث يدرك أن هذا البرنامج للتدخل المهني باستخدام نموذج العمل مع مجتمع المنظمة في طريقة تنظيم المجتمع رغم ثبوت صدقه نظريا وعمليا وإحصائيا فإن نتائج هذه الدراسة تظل محدودة بمجتمع الدراسة وخصائصه، ومع ذلك فإن هناك حاجة ماسة إلى بذل المزيد من الجهود العلمية في هذا الصدد.

التوصيات في ضوء نتائج الدراسة:

استناداً إلى ما توصلت إليه الدراسة الراهنة من نتائج يوصى الباحث بما يلى :-

- تدعيم فكرة مدرسة أو معهد مؤسسة الإنتاج, وهي أن يقوم المصنع أو الشركة بإنشاء مؤسسة تعليمية تدريبية يتولى أمورها من الألف إلى الياء إدارة وتمويلًا وتدريبًا عمليًا, ويكون ذلك تحت رقابة الدولة,
- ضرورة الدعم المادي من رجال الأعمال والدولة لأصحاب المؤسسات الصناعية التي تقيم مثل هذه المدارس ومؤسسات الإنتاج وتتحمل كل تبعاتها.
- إنشاء مدرسة داخل كل منطقة صناعية تضم التخصصات المطلوبة لهذه المصانع مما يساعد الطلاب على امتلاك فرص الاختيار الحقيقي من الخيارات المتاحة وأن يتحمل أصحاب هذه المصانع كل حسب حجم استثماراته تكاليف إنشاء وتشغيل هذه المدارس، وتوفير التدريب العملي داخل المصانع وتوفير فرص عمل للخريجين, على أن تقدم لهم الدولة بعض الامتيازات التشجيعية مثل تخفيض الضرائب المفروضة على هذه المصانع.
- ضرورة بناء اتصال تكنولوجي فعال بين مؤسسات التعليم الفني ومؤسسات الإنتاج بغية تحديث طرق الشراكة .
- ضرورة تسليط وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية, على أهمية الشراكة بين مؤسسات التعليم الفني ومؤسسات الإنتاج, لإبراز أهمية الشراكة في المجتمع.
- العمل على التقويم المستمر للعملية التدريبية بعد انتهائها.
- دعوة رجال الأعمال لدعم مؤسسات الإنتاج.

المصادروالمراجع

١- المراجع العربية

١. إبراهيم لطفي عواد:ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق،٢٠٠٢م, ص١٢٤.

٢. إبراهيم مدكور: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥، ص٦٧

٣. ابن منظور لسان العرب، الجزء الرابع ، دار المعارف، مصر، ص ص ٢٢٤٨- ٢٢٤٩.

٤. احمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمع المحلى(الاتجاهات المعاصرة- نماذج الممارسة)، الإسكندرية، المكتبة الجامعية،٢٠٠٠, ص٢٤٣.

٥. أحمد مصطفي خاطر: طريقة تنظيم المجتمع مدخل لتنمية المجتمع المحلي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٤، ص ٢٤٣.

٦. أمل سيد عبد العظيم : دراسة المشكلات الاجتماعية التى تواجه طالبات التعليم المهنى وعلاقتها بادائهم الاجتماعى فى اطار نظرية الدور فى خدمة الفرد, رسالة ماجستير, غير منشوره, كلية الخدمة الاجتماعية, جامعة حلوان ٢٠٠٣.

٧. تقرير مديرية التربية والتعليم – قطاع التعليم الفني، سبتمبر ٢٠١٩

٨. جمهورية مصر العربية مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار الإدارة العامة لتحليل المعلومات والبحوث من أجل مشاركة فعالة لأصحاب الأعمال في تطوير التعليم الفني في مصر، أبريل ٢٠١٤م. ص١.

٩. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: إحصاء الإنتاج الصناعي الربع سنوى "الرابع "، (أكتوبر – ديسمبر ٢٠٠٩م).

١٠. الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء: مصر في أرقام ، القاهرة، ٢٠١٥ م ،ص ٣١.

١١. حسن شوقي حساني: تطوير المناهج: رؤية معاصرة: المنهج، تطوير المنهج، تصميم ونماذج برمجية المنهج، معايير جودة المنهج. المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٢, ص ١٥٤

١٢. حسن مصطفى حسن: منظمات المجتمع المدني كشريك في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر، القاهرة، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ٢٠٠٥، ص٩٥.

١٣. حسنية حسين عبد الرحمن: تطوير التعليم الفني الصناعي وربطه بسوق العمل في جمهورية مصر العربية دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الف، يوم٢٠٠٨.

١٤. رشاد أحمد عبد اللطيف وأخرون: مجالات وأجهزة في تنظيم المجتمع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٩٥م، ص ص ٦٤،٦٥.

١٥. رشاد احمد عبد اللطيف: إدارة المؤسسات الإجتماعية في مهنة الخدمة الإجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،٢٠٠٧, ص ٣٤٨.

١٦. رشاد أحمد عبد اللطيف: مهارات الممارسة العامة للخدمة الإجتماعية, الإسكندرية, دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر, ٢٠٠٨

١٧. رشاد أحمد عبد اللطيف: مهارات الممارسة العامة للخدمة الإجتماعية، الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة،٢٠٠٨, ص ٩٧

١٨. رشاد أحمد عبد اللطيف: نماذج ومهارات تنظيم المجتمع في الخدمة الإجتماعية "مدخل متكامل"، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،١٩٩٩, ص ١٤٣.

١٩. سمير حسن منصور, محمود عبد الرحمن: تعليم الخدمة الاجتماعية في ضوء متطلبات سوق العمل، بحث منشور في المؤتمر العلمي الأول، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط، ٢٠٠٨.

٢٠. شريف سنوسي: التدخل المهني لطريقة العمل مع الجماعات لتنمية الميول المهنية لدى الشباب، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠٠٣ .

٢١. صلاح الدين محمود علام (٢٠٠٠), القياس والتقويم التربوي والنفسي أساسياته وتطبيقاته وتوجهاته المعاصرة, الطبعة الأولى, القاهرة, دار الفكر العربي صـ ٢٨٤.

٢٢. صلاح الدين محمود علام (٢٠٠٠), القياس والتقويم التربوي والنفسي أساسياته وتطبيقاته وتوجهاته المعاصرة, الطبعة الأولى, القاهرة, دار الفكر العربي صـ ١٦٦

٢٣. عبد الباسط محمد حسن : أصول البحث الاجتماعي، ط٨، القاهرة، مكتبة وهبه، ١٩٨٢،ص ٣٦٥.

٢٤. عبد الحليم رضا عبد العال : البحث في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر،١٩٩١، ص ٤٥.

٢٥. عبد الحليم رضا وأخرون:" مدخل تنظيم المجتمع "، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٩٥م، ص ص٢٦٩ , ٢٧١.

٢٦. عبد الخالق محمد عفيفي: تنظيم المجتمع في المجتمعات النامية، القاهرة , مؤسسة الكوثر للطباعة, ٢٠٠٤، ص ١٣٧.

٢٧. عبد الغني النوري: اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية، ط١، الدوحة، قطر، دار الثقافة، ١٩٨٨م، ص٢٨٤.

٢٨. عبد الكريم محمد أحمد: تطوير الإدارة المدرسية بالتعليم الفني بمصر في ضوء الشراكة المجتمعية المحلية والدولية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية (قسم التربية المقارنة)، جامعة عين شمس، ٢٠٠٨.

٢٩. مجدي فاوي أبوالعلا: دور الأنشطة الطلابية في التخفيف من حدة العنف لدى طلاب التعليم الثانوي الفني، المؤتمر العلمي الدولي السابع والعشرون للخدمة الإجتماعية، ص ٢٨٧

٣٠. محمد رفعت قاسم: تنظيم المجتمع أسسي وأجهزة، القاهرة، مطبعة المهندس،٢٠٠٥, ص ٣٨٠.

٣١.
حمد سلام المدحجي: "مخرجات التعليم العالي وسوق العمل "، المؤتمر الثاني للتعليم العالي، صنعاء, نقلاً عن، مؤسسة ١٤ أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر، العدد(١٤٠٥٢)، اليمن، ١٤ مارس ٢٠٠٨ م .

٣٢. محمد عبد الحي نوح وآخرون: تنظيم المجتمع، نماذج ونظريات علميه، القاهرة، دار الحكيم للطباعة والنشر، ١٩٩٤م، ص٧٩.

٣٣. محمد عبد السميع عثمان: تصميم البحوث الاجتماعية، القاهرة، دار أبو المجد للطباعة والنشر،٢٠١٧م، ص١٩٦.

٣٤. محمد عبد الفتاح محمد: الاتجاهات النظرية الحديثة في دراسة المنظمات المجتمعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،٢٠٠٩, ص ٢٤.

٣٥. محمد علي عزب، سعيد محمود مرسي: علاقة سوق العمل بالتعليم العالي في ظل اقتصاد العولمة، مجلة التربية والتنمية، ع(٢٣)،المكتب الاستشاري للخدمات التربوية، سبتمبر٢٠٠١م،ص ٧٣ .

٣٦. محمد محمد عويس: البحث العلمي في الخدمة الإجتماعية (الدراسة والتشخيص في البحوث والممارسة), دار النهضة العربية, القاهرة ص١٨٠.

٣٧. محمد محمود المهدلى: المدخل في تكنولوجيا الاتصال الاجتماعي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٣م، ص١٥٥.

٣٨. مدحت أبو النصر: إدارة منظمات المجتمع المدني دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشراكة والشفافية والمساءلة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة, إيتراك للنشر والتوزيع, مصر الجديدة، ٢٠٠٧، ص ص ٧٧:٧٨

٣٩. مدحت محمد أبو النصر: إدارة منظمات المجتمع المدني، إيتراك للنشر والتوزيع،٢٠٠٧, ٥٣.

٤٠. مصلح محسن العزيز: بعض مشكلات التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن، ٢٠١٠.

٤١. منال طلعت محمود: التنمية والمجتمع مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ٢٦٨.

٤٢. منال عيد أحمد: تقويم برامج نشر ثقافة العمل الحر لدى الشباب من منظور طريقة خدمة الجماعة, بحث منشور في المجلة المصرية للأخصائيين الإجتماعيين، القاهرة ع ٥٣, يناير٢٠١٥م

٤٣. نبيل محمد صادق وآخرون: أساسيات طريقه تنظيم المجتمع، جامعه حلوان، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، ٢٠٠٦م، ص ص٢٤٢ - ٢٤٣.

٤٤. نهلة عبد القادر محمود هاشم مستقبل تسويق المدرسة الثانوية العامة في مصر، مجلة التربية: مجلة علمية محكمة تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية (عضو المجلس العلمي لجمعيات التربية المقارنة)، السنة الثانية عشرة، العدد الخامس والعشرون أغسطس، ٢٠٠٩م، ص ١٢٣، ص ١٢٣.

*** المراجع العربية مترجمة إلى الإنجليزية :**

1. Ibrahim Lotfi Awad: The phenomenon of stagflation in the Egyptian economy, an analytical study, unpublished master's thesis, Faculty of Commerce, Zagazig University, 2002, p. 124.
2. Ibrahim Madkour: Dictionary of Social Sciences, Egyptian Book Authority, Cairo, 1985, p. 67.
3. Ibn Manzur Lisan al-Arab, Part Four, Dar al-Maaref, Egypt, pp. 2248-2249.
4. Ahmed Mustafa Khater: Local Community Development (Contemporary Trends - Models of Practice), Alexandria, University Library, 2000, p. 243.
5. Ahmed Mustafa Khater: The method of community organization is an introduction to local community development, Alexandria, Modern University Office, 1984, p. 243.
6. Amal Sayed Abdel Azim: A study of the social problems facing female students of vocational education and their relationship to their social performance within the framework of the role theory in serving the individual, Master's thesis, unpublished, Faculty of Social Work, Helwan University 2003.
7. Report of the Directorate of Education - Technical Education Sector, September 2019
8. Arab Republic of Egypt, Council of Ministers, Center for Information and Decision Support, General Administration for Information Analysis and Research for the Effective Participation of Business Owners in the Development of Technical Education in Egypt, April 2014. p. 1.
9. Central Agency for Public Mobilization and Statistics: "Fourth" Quarterly Industrial Production Census, (October - December 2009.(

10. Central Agency for Public Mobilization and Statistics: Egypt in Numbers, Cairo, 2015, p. 31.
11. Hassan Shawqi Hassani: Curriculum development: a contemporary vision: curriculum, curriculum development, curriculum software design and models, curriculum quality standards. Arab Group for Training and Publishing, Cairo, 2012, p. 154
12. Hassan Mustafa Hassan: Civil society organizations as partners in making social welfare policies in Egypt, Cairo, unpublished doctoral thesis, Faculty of Social Work, Helwan University, 2005, p. 95.
13. Hosnia Hussein Abdel Rahman: Developing industrial technical education and linking it to the labor market in the Arab Republic of Egypt, a comparative study, unpublished master's thesis, Faculty of Education, Alif University, 2008.
14. Rashad Ahmed Abdel Latif and others: Fields and devices in community organization, Faculty of Social Work, Helwan University, 1995, pp. 64, 65.
15. Rashad Ahmed Abdel Latif: Managing social institutions in the social service profession, Dar Al-Wafa for the World of Printing and Publishing, 2007, p. 348.
16. Rashad Ahmed Abdel Latif: General practice skills for social service, Alexandria, Dar Al-Wafa for the World of Printing and Publishing, 2008.
17. Rashad Ahmed Abdel Latif: General Practice Skills for Social Service, Alexandria, Al-Wafaa Printing House, 2008, p. 97.
18. Rashad Ahmed Abdel Latif: Models and skills of community organization in social service, "An Integrated Approach", Alexandria, Modern University Office, 1999, p. 143.
19. Samir Hassan Mansour, Mahmoud Abdel Rahman: Social work education in light of labor market requirements, research published in the First Scientific Conference, Faculty of Social Work, Assiut University, 2008.
20. Sherif Sanusi: Professional intervention on how to work with groups to develop professional tendencies among young people, research published in the Journal of Studies in Social Service and Human Sciences, Faculty of Social Service, Helwan University, Cairo, 2003.
21. Salah El-Din Mahmoud Allam (2000), Educational and psychological measurement and evaluation, its basics, applications and contemporary trends, first edition, Cairo, Dar Al-Fikr Al-Arabi, p. 284.

22. Salah El-Din Mahmoud Allam (2000), Educational and psychological measurement and evaluation, its basics, applications and contemporary trends, first edition, Cairo, Dar Al-Fikr Al-Arabi, p. 166.
23. Abdel Basset Muhammad Hassan: Fundamentals of Social Research, 8th edition, Cairo, Wahba Library, 1982, p. 365.
24. Abdel Halim Reda Abdel Al: Research in Social Service, Cairo, Dar Al-Thaqafa for Printing and Publishing, 1991, p. 45.
25. Abdel Halim Reda and others: "Introduction to Community Organization," Faculty of Social Service, Helwan University, 1995, pp. 269, 271.
26. Abdel Khaleq Muhammad Afifi: Community Organization in Developing Societies, Cairo, Al-Kawthar Printing Foundation, 2004, p. 137.
27. Abdul-Ghani Al-Nouri: New Trends in the Economics of Education in the Arab Countries, 1st edition, Doha, Qatar, House of Culture, 1988, p. 284.
28. Abdel Karim Mohamed Ahmed: Developing school administration in technical education in Egypt in light of local and international community partnership, unpublished doctoral thesis, College of Education (Department of Comparative Education), Ain Shams University, 2008.
29. Magdy Fawi Abu Al-Ala: The role of student activities in alleviating the severity of violence among technical secondary education students, The Twenty-Seventh International Scientific Conference for Social Work, p. 287
30. Muhammad Refaat Qasim: The organization of society is fundamental and organs, Cairo, Al-Muhandis Press, 2005, p. 380.
31. Muhammad Salam Al-Madhaji: "Outcomes of Higher Education and the Labor Market," The Second Conference on Higher Education, Sana'a, quoted from, October 14 Foundation for Press, Printing and Publishing, Issue (14052), Yemen, March 14, 2008 AD.
32. Muhammad Abd al-Hay Nouh and others: Community organization, scientific models and theories, Cairo, Dar al-Hakim for Printing and Publishing, 1994, p. 79.
33. Muhammad Abdel Samie Othman: Social Research Design, Cairo, Dar Abu Al-Majd for Printing and Publishing, 2017, p. 196.
34. Muhammad Abdel Fattah Muhammad: Modern theoretical trends in the study of community organizations, Alexandria, Modern University Office, 2009, p. 24.

35. Muhammad Ali Azab, Saeed Mahmoud Morsi: The relationship of the labor market to higher education in light of the globalized economy, Journal of Education and Development, p. (23), Advisory Office for Educational Services, September 2001, p. 73.

36. Muhammad Muhammad Uwais: Scientific research in social service (study and diagnosis in research and practice), Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, p. 180.

37. Muhammad Mahmoud Al-Mahdali: Introduction to Social Communication Technology, Alexandria, Modern University Office, 2003, p. 155.

38. Medhat Abu Al-Nasr: Managing Civil Society Organizations: A Study of Civil Society Associations from the Perspective of Empowerment, Partnership, Transparency, Accountability, Leadership, Volunteering, Networking, and Quality, Etrak Publishing and Distribution, Heliopolis, 2007, pp. 77:78.

39. Medhat Muhammad Abu Al-Nasr: Department of Civil Society Organizations, Itrak Publishing and Distribution, 2007, 53.

40. Musleh Mohsen Al-Aziz: Some problems of technical education and vocational training in Yemen, 2010.

41. Manal Talaat Mahmoud: Development and Society, a theoretical approach to studying local communities, Modern University Office, Alexandria, 2001, p. 268.

42. Manal Eid Ahmed: Evaluation of programs to spread the culture of self-employment among young people from the perspective of community service method, research published in the Egyptian Journal of Social Workers, Cairo, No. 53, January 2015.

43. Nabil Muhammad Sadiq and others: The basics of how to organize society, Helwan University, University Book Publishing and Distribution Center, 2006, pp. 242-243.

44. Nahla Abdel Qader Mahmoud Hashem, The Future of Public Secondary School Marketing in Egypt, Education Magazine: a peer-reviewed scientific journal issued by the Egyptian Society for Comparative Education and Educational Administration (member of the Scientific Council of Comparative Education Societies), twelfth year, issue twenty-fifth August, 2009, p. 123. , p. 123.

ثانيا - المراجع الأجنبية

45. Alan Twelvetrees : Community Work , Third Edition ,Palgrave In Association With Community Development Founsiton ,2002 ,P.139.

46. Deborah M. Brown (2003): In Partnership with the World A profile The International City. Country Management Association Issues Of Democracy, Electronic Journals , V. 8, N. 21 New York, P : 22.

47. IzharOplatka, ThePrincipal'sRolein Marketing the School: Subjectivein Terpretations and Personal Influences, Planning and Changing, Vol. 38, No. 3&4, 2007, p 208.

48. Kim, Jae Yeol :From lifetime employment to self-employment: Learning and job instability in Korea, Ann Arbor, The Pennsylvania State University, D.Ed,2007.